TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/413
4 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى الأونكتاد الثاني عشر

العولمة من أجل التنمية: الفرص والتحديات

(A) GE.07-51180 250707 250707

المحتويات

الصفحة

تمهيد: من ميدراند إلى أكرا ٣

أولاً - الحقائق الجديدة والتحديات المستمرة ٥

ألف - جوانب التقدم الملموس ٥

باء - المخاوف ٨

جيم - تحديات مستمرة ٩

دال - المفارقة في تدفقات رأس المال ١١

هاء - من "تصحيح مسار الأسعار" إلى "تصحيح مسار التنمية" ١٣

ثانياً - الاتساق في وضع السياسات العالمية: تعددية الأطراف عند مفترق طرق ١٥

ألف - الاختلالات الهيكلية في نظام التمويل العالمي، ونهج جديد لتنظيم الدولة للاقتصاد الوطني ١٥

باء - الحجة المؤيدة لبذل جهد متعدد الأطراف في التمويل العالمي ١٧

جيم - التمويل المستدام لأغراض التنمية المستديمة ١٨

دال - تصحيح حالات عدم التناظر في النظام التجاري المتعدد الأطراف ٢١

ثالثاً - المسائل التجارية والإنمائية الأساسية في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة ٢٤

ألف - ظهور "الجنوب الجديد" ٢٤

باء - أمن الطاقة ٢٦

جيم - التنقل والتنمية: إدماج اليد العاملة وتكاملها ٢٧

دال - الخدمات: الحدود التجارية والإنمائية الجديدة ٢٩

هاء - السلع الأساسية: الإبقاء على الاتجاه النموي الجديد ٣٠

واو - البيئة وتغير المناخ والتنمية: التحديات المقبلة ٣١

زاي - تسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التجارة والتنافسية ٣٣

رابعاً - تعزيز الطاقات الإنتاجية والتجارة والاستثمار: البيئة التمكينية ٣٣

ألف - الإطار العالمي والبيئة التمكينية ٣٣

باء - السياسات الوطنية الرامية إلى تشجيع تهيئة بيئة تمكينية ٣٦

خامساً - تعزيز دور الأونكتاد وتأثيره وفعاليته ٤٣

ألف - تحسين أساليب عمل الأونكتاد ٤٣

باء - تعزيز دور الأونكتاد في معالجة القضايا الناشئة ٤٨

جيم - تعزيز دور الأونكتاد في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة ٥٣

تمهيد: من ميدراند إلى أكرا

١- حين انعقد المؤتمر الأخير للمؤتمر على القارة الأفريقية، في ميدراند بجنوب أفريقيا في عام ١٩٩٦، كان الوقت وقت أمل وبشرى لجنوب أفريقيا والعالم النامي على السواء. فكانت البلدان النامية تأمل في الاستفادة الكاملة من العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال، وبذل الكثير منها بالفعل جهوداً للاندماج في النظام التجاري الدولي، صاحبها انفتاح قطاعها المالي وحسابها الرأسمالي، وهما أحد أعمدة برنامجها للإصلاح الاقتصادي. وكان يتوقع أن تؤدي سرعة التحرير وزيادة التعرض لقوى ومنافسة الأسواق الدولية إلى تعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية اللذين من شأنهما أن يدعما بدورهما تحقيق معدل نمو اقتصادي أسرع وتضييق الفجوة في الدخل مع البلدان المتقدمة.

٢- وزاد من تعزيز هذا التفاؤل الواسع النطاق الاستكمال الأخير لجولة أوروغواي التي غطت قطاعات رئيسية تهم البلدان النامية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية بنظامها الملزِم لتسوية المنازعات للإشراف على النظام التجاري القائم على قواعد محددة.

٣- غير أنه بحلول نهاية التسعينات، بدأت هذه الثقة التامة في برنامج الانفتاح تتلاشى بعد الأزمة المالية في شرق آسيا التي بيَّنت أخطاء انفتاح حساب رأس المال. كما أن النشوة الأولى المتعلقة بإمكانات النظام التجاري أفسحت المجال أمام إجراء تقييم أكثر رصانة، بعد أن أصبح من الواضح تماماً أن النتائج الفعلية كانت أقل من التوقعات. واتضح كذلك أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي فرض في الغالب تكاليف كبيرة على البلدان النامية في حين تعثرت فوائد كثيرة موعودة، لم يتحقق بعضها إلا بعد فترات انتقالية طويلة.

٤- وبوجه أعم، حدث إدراك عام متنام بأن التكامل الاقتصادي المتزايد لا يعالج وحده اهتمامات التنمية. فرغم التحرير الواسع للتجارة، لم يحقق الكثير من أقل البلدان نمواً تقدماً ملموساً في مجال الحد من الفقر وشهد بعضها نمواً سلبياً. وعبَّرت حركات الاحتجاج العريضة في المجتمع المدني عن القلق الواسع النطاق بأنه يجري جني ثمار العولمة على حساب الفقراء وتدني البيئة وحقوق العمال.

٥- وأدى رد الفعل على نتائج التنمية المخيِبة للآمال إلى عدد من المبادرات الهامة. وكان من أبرزها مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ حيث اعتمد قادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وأعقب ذلك عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ الذي تناول مسألة كيفية حشد التمويل الوطني والدولي معاً من أجل تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف.

٦- كما تجلى التحوُّل في الأولويات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حين اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على عقد دورة أخرى من المفاوضات التجارية في عام ٢٠٠١ شملت برنامجاً صريحاً للتنمية. وأدى زوال الوهم تجاه السجل الإنمائي لتحرير التجارة إلى صدور دعوات بإيلاء اهتمام أكبر للقيود المفروضة على العرض والقدرات الإنتاجية للبلدان النامية من خلال مبادرة "المعونة مقابل التجارة".

٧- ومن المثير ملاحظة أن هذا التأكيد المتجدد على التنمية ظهر للمفارقة لا في وقت أزمة اقتصادية، بل حين حقق الاقتصاد العالمي نمواً لعدد كبير من البلدان النامية. ومنذ نهاية الكساد المعتدل في أوائل الألفية الجديدة الذي يرجع إلى انفجار فقاعة "النشاط التجاري عبر الإنترنت" والهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت البيئة الاقتصادية العالمية مؤاتية بشكل استثنائي. والواقع أن الاقتصادات النامية كمجموعة حققت أداءً جيداً في الأعوام الخمسة الأخيرة، فشهدت نمواً بلغ في المتوسط ٥-٦ في المائة. وتمكنت بلدان أكثر من أي وقت مضى من الاستفادة من البيئة المؤاتية. بل إن أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية الأخرى التي شهدت أنماط نمو غير متسقة في الماضي حققت نمواً زاد معدله السنوي في المتوسط عن ٥ في المائة، مما يمثل تقدماً ملموساً على أواخر التسعينات. لكن ليست كل البلدان أو كل قطاعات السكان هي المستفيد من هذا النمو، الأمر الذي يفسر جزئياً المفارقة بين الازدهار والاحتجاج. وهكذا عادت إلى الظهور في سياق جديد المسألة القديمة المتعلقة بالنمو العادل، مضيفة إلحاحاً إلى الحاجة إلى العثور على وسائل جديدة لتقاسم مكاسب العولمة على نحو أكثر ديمقراطية.

٨- وثمة جانب آخر لتجربة النمو هذه هي ارتباطها بحدوث تغيير جوهري في نمط الاقتصاد العالمي. وفي حين أن جل تدفقات التجارة والاستثمار في ١٩٩٦ كان بين الاقتصادات المتقدمة بينما كانت بلدان الجنوب هي المورد الأساسي للمواد الخام مقابل المنتجات المصنوعة، جاءت الصورة اليوم مختلفة على نحو ملفت. فشهد عدد من البلدان النامية الضخمة كالصين والهند نمواً باهراً خلال العقد الماضي، الأمر الذي جعلها محركاً لنمو الاقتصاد العالمي. وأدى طلبها على الواردات إلى توليد فرص تصديرية للبلدان المتقدمة والنامية على السواء. ونتيجة لذلك، زاد نصيب التجارة بين الجنوب والجنوب في الاقتصاد العالمي مما جعل التجارة بين بلدان الجنوب قاطرة حقيقية للنمو. وإلى جانب التجارة في السلع، زاد تصدير كثير من البلدان النامية للمصنوعات والخدمات كثيفة المهارة ورأس المال.

٩- وهكذا بدأ يظهر "جيل جديد" من العولمة. وتتمثل الخاصية المميزة لمرحلة العولمة هذه في تعدد القطبية الاقتصادية الذي يؤدي فيه الجنوب دوراً هاماً. فاليوم لا يمكن تصوُّر حدوث تفاوض على اتفاق اقتصادي دولي دون وجود الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إلى مائدة التفاوض. إن الثقل الاقتصادي الجديد لبعض البلدان النامية يخلق فرصاً ملموسة لباقي العالم النامي. كما يبرز الحاجة إلى تنوع السياسات لا توحدها.

١٠- ومع ذلك، فلا مجال للرضا بالذات. فرغم النجاح الاقتصادي الذي تحقق في الأعوام الخمسة الماضية، يُصبح التنبه أمراً مطلوباً لعدة أسباب. فالتوسع الاقتصادي الحالي عريض القاعدة يتعرض لمخاطر ينبغي تلافيها من خلال إدارة اقتصادية حذرة. ويتصل أحد هذه المخاطر بالزيادة المستمرة في الاختلالات العالمية للحسابات الجارية. وما لم تسوى هذه الاختلالات بطريقة منظمة، ربما يتم فقدان معظم الزخم الحالي للنمو. ويتصل خطر آخر بالأثر المحتمل لارتفاع أسعار الطاقة. كما أن الخبرة السابقة توحي بإمكانية قلب اتجاه معظم التحسن في أسعار السلع الأساسية. ولذا فمن الجوهري استخدام المكاسب الطارئة الحالية في خدمة تحقيق نمو متواصل ومستدام. كما تظهر الآن علامات تشير إلى أن صعود بلدان الجنوب يحفز على ردود فعل حمائية في الاقتصادات المتقدمة. وهذا يتعارض مع الإطار المفاهيمي لتحرير التجارة الذي غذى الموجة الحالية للعولمة ويهدد بالإضرار بالبيئة المؤاتية.

١١- وهناك سبب ثان بل وأشد إقناعاً لالتزام الحذر هو أنه رغم التوسع غير المسبوق في التجارة، فالمستفيد من العولمة ليس كل طرف. وكما لوحظ أعلاه، هناك بلدان معينة وقطاعات معينة من السكان داخل البلدان تخلفت عن ركب الازدهار الحالي للنمو وكثيراً ما تتأثر تأثراً ضاراً بعواقبه. إن أداء البلدان النامية غير المصدرة للنفط، مثلاً، هو أسوأ بكثير من أداء البلدان النامية ككل. وفضلاً عن ذلك هناك بلدان كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم تتمكن من ترجمة النمو بفعالية إلى عملية تحد من الفقر وإلى تنمية بشرية أوسع. كما أن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء ما زال يتخلف كثيراً عن الركب رغم النمو المتسارع.

١٢- وفضلاً عن ذلك، لم تتحقق كل الوعود التي بشرت بها العولمة. ففي حين أدى تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي إلى تحسين نفاذ البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، صاحب تقليل الحواجز التعريفية في الأعوام الأخيرة زيادة في استخدام تدابير غير تعريفية. ولم تنجح حتى الآن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذت في ١٩٩٦ في حل مشاكل الديون الخارجية، كما أن الالتزامات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لم تترجم بعد إلى تدفقات متصاعدة.

أولاً - الحقائق الجديدة والتحديات المستمرة

ألف - جوانب التقدم الملموس

١٣- منذ أوائل عام ٢٠٠٠، شهد الأداء الشامل للبلدان النامية وقدرتها على اللحاق بأكثر البلدان ثراءً تحسناً مؤثراً في مجالات حيوية عديدة. وأدى انتعاش الاقتصاد العالمي منذ نهاية فقاعة النشاط التجاري عبر الإنترنت إلى تنشيط النمو في كافة المناطق والبلدان تقريباً. وبرغم الاختلافات الهائلة والمستمرة في الدخل المطلق، زادت البلدان النامية دخلها الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التضخم في أسعار المستهلكين) بنسبة ٧١ في المائة في العقد ١٩٩٦-٢٠٠٦ مقارنة بنسبة ٣٠ في المائة في بلدان مجموعة السبعة. وفي أمريكا اللاتينية، ورغم النكسات الخطيرة التي تعزى إلى الأزمات المالية في البرازيل والأرجنتين وبعض البلدان الأصغر حجماً، شهد الدخل الحقيقي نمواً بنسبة ٣٩ في المائة، وفي أفريقيا بنسبة ٥٥ في المائة، وفي الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية بنسبة ٥٧ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، وبعد خمسة أعوام من بدء الانتعاش العالمي، سجَّل بلدان اثنان فقط من البلدان النامية البالغ مجموعها ١٣٢ بلداً هبوطاً في الدخل الحقيقي، مقارنة بسبعة بلدان في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، و١٣ بلداً في نصف العقد السابق على ذلك. وفي الوقت نفسه، هبط تقلب النمو إلى مستويات لم تكن تلاحظ عادة إلا في الاقتصادات عالية التقدم.

١٤- وفي هذا المناخ الاقتصادي الخارجي المبشر، شهدت معظم الاقتصادات النامية نمواً قوياً في العمالة أو نجحت في تثبيت معدلات البطالة أو خفضها بشكل طفيف. غير أن البطالة المقدرة في البلدان النامية تستجيب لمعدلات النمو العالية بدرجة أقل كثيراً من البطالة في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن تفسير السبب الأساسي لهذه الاستجابة البطيئة في المناطق النامية والأسواق الناشئة (التي تختلط أحياناً بالنمو غير المنشئ للعمالة) في الاحتياطيات الضخمة من اليد العاملة التي لا تنشط لدخول الأسواق الرسمية إلا أثناء فترة ممتدة من تصاعد الطلب على اليد العاملة وارتفاع الأجور. وكما تبيِّن بعض الاقتصادات الناشئة، بما فيها الصين، فإن عملية إدماج عدد

كـــبير من العمال الذين لم يسبق الاستفادة منهم استفادة كاملة في قوة العمل المقدرة رسمياً قد تحتاج إلى سنوات كثيرة من النمو بمعدلات عالية.

١٥- وزاد مـــن تنشـــيط النمو الدينامي في البلدان النامية النمو الاستثنائي للصادرات. فالصادرات الحقيقية للاقتصادات النامية تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، في حين ازدادت الصادرات الحقيقية مـــن مجموعـــة الســـبعة بنحو ٧٥ في المائة فقط. وفي هذا المجال، هيمنت آسيا على الصورة بوضوح، وجاءت الاقتصـــادات المارة بمرحلة انتقالية وبلدان أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية، في حين أظهرت أفريقيا نفس الزيادة تماماً التي شهدتها مجموعة السبعة. وفيما يتعلق بالواردات، كان التوسع في مختلف المناطق أكثر تماثلاً. وكانت آسيا هي أقوى المستوردين بزيادة نسبتها ١٧٠ في المائة، في حين شهدت الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية زيادة نسبتها ١٥٠ في المائة. وكانت المحصِّلة متوازنة تماماً بالنسبة لأفريقيا، إذ زادت الواردات الحقيقية بنفس معدل الصادرات تقريـــباً. ومنذ عام ١٩٩٥، نمت التجارة العالمية في السلع بمعدل سنوي بلغ فيها المتوسط ٧,٥ في المائة، مواصلة معدلات النمو القوية التي ظهرت في أوائل التسعينات، وإن ظلت غير مناظرة للمتوسطات التي بلغت أكثر من ١٠ في المائة خلال الستينات والسبعينات. وبوجه عام، زاد نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية من ٢٩ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٦.

١٦- وظهـــر تطور يتصل بذلك تمثل في الزيادة المتواصلة في عمليات التبادل التجاري بين الجنوب والجنوب. فمثلاً تفيد التقديرات بأن التجارة في السلع بين الجنوب والجنوب توسعت من ٥٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٧ تريليون دولار في ٢٠٠٥. ونتج عن ذلك زيادة ملازمة في نصيب بلدان الجنوب من الصادرات العالمية مـــن البضائع إلى ١٥ في المائة عام ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة ١١ في المائة في ١٩٩٥. وفي خلال العقدين الماضيين، زادت كـــثيراً أنصبة عدد من الاقتصادات الناشئة في التجارة الدولية في السلع والخدمات. وأسهمت سبعة بلدان بصفة خاصة إسهاماً هائلاً في هذا الاتجاه هي البرازيل والهند والصين والمكسيك والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وجمهوريـــة كوريا. وازداد نصيب صادرات هذه البلدان من السلع في الصادرات العالمية من ١٠,٦ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٢ في المائة عام ٢٠٠٥. وأسهم هذا الأداء التجاري القوي في تحقيق معدل نمو اقتصادي عالٍ في هذه الاقتصادات الناشئة، فبلغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٧ في المائة.

١٧- ونتيجة لهذا الأداء التجاري المشجع، حققت الحسابات الجارية الشاملة للبلدان النامية فائضاً للمرة الأولى منذ نهاية النظام النقدي لمؤسسات بريتون وودز في بداية السبعينات، في حين شهدت الحسابات الجارية الشاملة للاقتصـــادات المـــتقدمة عجزاً يعزى أساساً إلى العجز الهائل للولايات المتحدة. ويمكن ملاحظة هذا التحول في المجموعـــات الإقليمية الكبيرة الثلاث، بل والأكثر استغراباً، في معظم المجموعات الفرعية الإقليمية الأكبر حجماً. ففي عام ٢٠٠٥، سجلت أفريقيا جنوب الصحراء - في حالة استبعاد جنوب أفريقيا التي شهدت عجزاً نسبته ٦ في المائة - فائضاً في الحساب الجاري بلغ أكثر من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه واضح التصاعد. وفي أمـــريكا الجنوبية، تحول العجز الذي بلغت نسبته ٢,٥ في المائة في ١٩٩٥ إلى فائض بنسبة ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛ وباستثناء البرازيل، وصل الفائض إلى ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان الاستثناء الوحيد هو مجموعة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية في حالة عدم إدراج منتجي النفط في المنطقة.

١٨- وهناك صلة وثيقة بين تحسن الأداء الاقتصادي الشامل وانخفاض عجوزات الحساب الجاري وظهور النظم ذات الفوائض في الاقتصاد المعولم في أعقاب الأزمات المالية. وهذا يبين أن الآثار السعرية الهائلة على جانبي الصادرات والواردات معاً أحدثت التحول في ميزان المدفوعات وحفزت النمو في الوقت ذاته. غير أن هناك فئتين مختلفتين من هذه المحفزات.

١٩- ويمكن ملاحظة الفئة الأولى من المحفزات في حالات كثيرة لبلدان متوسطة الدخل كالأرجنتين أو البرازيل. فقد ربط كلا البلدين عمليتهما بدولار الولايات المتحدة في بداية التسعينات لخفض التضخم. وكانت هذه الاستراتيجية تعني ضمناً إجراء تقييم حقيقي لعملتيهما وفقداناً في القدرة التنافسية مع الوقت لأن سعر الصرف الاسمي كان ثابتاً بشكل مطلق (الأرجنتين) أو خفِّضت قيمته بقدر أقل من المطلوب لمعادلة فروق التضخم (البرازيل). وفي كلتا الحالتين، شهدت الحسابات الجارية عجزاً. ولم تتحول إلى فائض إلا بعد أزمة مالية مؤلمة وخفض حاد في قيمة العملة. وفي كلا البلدين (كما في حالات أخرى في أوروبا وغيرها) كان خفض قيمة العملة في البداية مخرجاً للأزمة، لكن ثبتت فائدته بالنسبة لأداء الصادرات وتقليص الواردات في المصنوعات لوقت أطول كثيراً. وبعبارة أخرى، زادت القدرة التنافسية الشاملة لعدد من البلدان النامية زيادة جذرية بسبب الخفض الاضطراري لقيمة العملة بعد الأزمة.

٢٠- غير أن بلداناً أخرى كثيرة فقدت جزءاً من مكاسب القدرة التنافسية لتلك الفترة بسبب تقييم عملاتها مجدداً. وهذا هو الحال خاصة في بعض بلدان آسيا مثل جمهورية كوريا وتايلند وإندونيسيا، وفي البرازيل أكبر بلد في أمريكا اللاتينية، حيث أدى تقييم العملة التي تحركه المضاربات إلى تدهور في مزايا القدرة التنافسية بعد الأزمة. وفي أوروبا الشرقية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية بوجه عام، تفاقم الوضع العالمي في التجارة بسبب النمو السريع للأجور بنمو الدخول الحقيقية للأسر المعيشية الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٣، كان معدل نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي في كافة الأقاليم قوياً، وكانت آسيا هي الأكثر دينامية.

٢١- أما الفئة الثانية من محفزات الحسابات الجارية للاقتصادات النامية في العقد الماضي فتتصل بشكل واضح بالزيادات في أسعار السلع الأساسية وما صاحبها من تحسن في معدلات التبادل التجاري للبلدان المنتجة لهذه السلع. ومرة أخرى، كان الأمر يُعزى إلى حدوث صدمة خارجية تسببت في زيادة أسعار السلع الأساسية مقارنة بالسلع المصنوعة؛ وبالنظر إلى انخفاض مرونة الطلب على هذه المنتجات، وصلت إيرادات المنتجين إلى أعلى ذرواتها عن أي وقت مضى، مما أدى إلى تحسين موازينها الخارجية.

٢٢- وقد تأثر الاستثمار تحديداً تأثراً إيجابياً بالبيئة المواتية منذ بداية القرن. وفي حين ظل الاستثمار الحقيقي في بلدان مجموعة السبعة ثابتاً تقريباً (مع هبوط نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي)، تمكنت الاقتصادات النامية من إحداث انتعاش في الاستثمار (من حيث القيمة المطلقة وبالنسبة للطلب الإجمالي) حال تجاوز الأزمات المالية. والواقع أن أكثر الأقاليم دينامية من حيث الاستثمار كان أفريقيا التي فاقت حتى آسيا مع زيادة الاستثمار الثابت إلى الضعف منذ عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى أن نصيب آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر كان أعلى كثيراً، يصبح نمو الاستثمار المحلي في أفريقيا ملفتاً للنظر بحق، رغم انخفاض مستوى استثماراتها بعض الشيء مقارنة بآسيا.

٢٣- كما نجحت معظم البلدان في إحداث توسع مستقر في الطلب المحلي. فزاد الاستهلاك الخاص الحقيقي زيادة مطردة في النصف الأخير من التسعينات وتسارع بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. ولأن العمالة لم تزد كثيراً خلال هذه الفترة، فإن النمو في الاستهلاك يرتبط أكثر بنمو الدخول الحقيقية للأسر المعيشية الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٣، كان معدل نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي في كافة الأقاليم قوياً، وكانت آسيا هي الأكثر دينامية.

باء - المخاوف

٢٤- وصل التكامل التجاري والمالي العالمي إلى أعماق غير مسبوقة، وشمل عدداً متزايداً باستمرار من الاقتصادات والسلع والخدمات والأدوات المالية. وتواجه كافة البلدان تقريباً تحديات الأسواق المفتوحة عالمياً وازدياد قوة الأطراف العالمية الفاعلة في هذه الأسواق. وفي آسيا، ظهرت أمم جديدة تقود هذا الاقتصاد العالمي، وهي أمم أكبر وأكثر دينامية من أسلافها في السبعينات والثمانينات. وأدى هذا إلى نشر عدم اليقين والمخاوف.

٢٥- ومن المفارقات أن مخاوف العولمة تشيع بين البلدان الغنية والفقيرة على السواء، وإن كانت الأسباب شديدة الاختلاف. ويُنظر إلى الصادرات من اقتصادات آسيوية دينامية كالصين والهند التي تتغلغل في السوق العالمية لسلع استهلاكية معينة كدليل على الأخطار التي تحمل نذرها هذه المحركات العالمية الجديدة. حتى لو كانت الشركات الناجحة التي تصدِّر من هذه الاقتصادات الناشئة مملوكة لشركات طليقة الحركة دولياً من البلدان المتقدمة. ويُعزِّز من هذه المخاوف زيادة نقل إنتاج خدمات المعلومات التي تحركها التكنولوجيا إلى بعض البلدان النامية وتصدير مصانع عالية التكنولوجيا إلى مواقع منخفضة الأجور. وينظر بعض الاقتصاديين والساسة ذوي النفوذ في البلدان المتقدمة إلى العمال البالغ عددهم ١,٥ مليار عامل في الاقتصادات الناشئة ذات الموارد الصغيرة لرأس المال على أنهم بمثابة إضافة إلى قوة العمل القائمة في اقتصاداتهم. وكثيراً ما يتم تفسير ذلك بشكل مبسط على أنه يعني أن المعروض العالمي من اليد العاملة زاد بنسبة ٥٠ في المائة، الأمر الذي يعني بدوره أن النسبة العالمية للعمل إلى رأس المال انخفضت في العقد الأخير إلى النصف، مما أدى إلى وفرة جديدة في اليد العاملة (وبخاصة المنخفضة المهارة) وإلى خفض الأجور ورفع الأرباح وخلق ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة بسبب الندرة النسبية لرأس المال. وهنا تتحول جذرياً قوى السوق والدخل إلى أصحاب رأس المال. ونتيجة لذلك، اكتسب مفهوم "القدرة التنافسية للأمم" دلالة جديدة وتأثيراً أكبر في البلدان المتقدمة، بل وأحدث أثره على المفاوضات الدولية، بما فيها المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وتسبب ذلك في خلق موقف حذر أساساً تجاه البلدان المنخفضة الأجور، وأدى إلى مطالب لرفع المستويات الاجتماعية والبيئية للبلدان النامية.

٢٦- وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تنشأ المخاوف عن البطء في تحقيق المكاسب من التجارة والتحرير، وجوانب عدم اليقين ونقص الاستقلال الذاتي الوطني المرتبط بالأسواق العالمية سريعة الحركة التي تقودها وتوجهها الاقتصادات الرئيسية كثيراً. ويعتبر النقص في تنويع هياكل الصادرات، والركون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والتبعية التكنولوجية وبطء خطى عملية اللحاق بالركب والحد من الفقر المدقع هي الأسباب التي تدعو إلى التشكيك في الفوائد المتبادلة التي وعد بها برنامج إصلاح الأسواق المفتوحة. وإضافة إلى ذلك، فإن إدماج البلدان النامية في التقسيم العالمي للعمل خلال العقد الماضي لم يكن بالسهولة التي توقعها الكثيرون. فالأزمات المالية قوضت برامج كثيرة واعدة للتنمية وأدت إلى تجارب أليمة والاعتماد على أسواق رأس المال الدولية وعلى كبار

المانحين. وبالنظر جزئياً إلى جوانب القلق هذه، كانت ضرورة استعادة السيطرة وتوسيع نطاق السياسات الوطنية في الأعوام الأخيرة هي الشغل الشاغل لبرنامج التنمية الدولية للبلدان النامية.

٢٧- وعند الدراسة الدقيقة، يتبين أن واقع تأثير العولمة يقع في نقطة ما بين المخاوف المتباينة ووجهات النظر المعروضة أعلاه. ومن الواضح أنه بولِغ في مخاوف الاقتصادات المتقدمة من العمالة منخفضة الأجر في بلدان الجنوب الناشئة. فحراك القوى العاملة على الصعيد الدولي منخفض للغاية وحركة رأس المال الثابت، الذي ينبغي عدم الخلط بينه وبين التدفقات المالية قصيرة الأجل، محدودة بعض الشيء. وعليه فإن تعادل أسعار عوامل الإنتاج واليد العاملة تحديداً لا يحدث بين عشية وضحاها. والواقع من منظور كثير من البلدان النامية المكتظة بالسكان أن هذه العملية ما زالت تعتبر بطيئة بشكل محبط. فالتغيير الهيكلي الذي يحفز عليه هذا التكامل السلس نوعاً لم يعطل النمو في العالم المتقدم ولم يُحدث تلك الصدمات التي صاحبت زيادة البطالة في العالم الصناعي في السبعينات والثمانينات. وعلى نقيض ذلك، تحسنت إنتاجية العمل في الاقتصادات الناشئة وتوسع دخلها واستهلاكها المحليان، وازداد الطلب على منتجاتها من بقية أنحاء العالم.

٢٨- وفضلاً عن ذلك، ينبغي إمعان النظر الواجب في الآثار الإيجابية المستمدة من ديناميات النمو الآسيوي وانتشار آثارها غير المباشرة إلى مناطق أخرى بالاقتصاد العالمي. وأتاح ازدهار الطلب على السلع الأساسية وزيادة أسعارها فرصاً كانت مفقودة طويلاً للكثيرين من منتجي السلع الأساسية في العالم النامي، وأدى ذلك إلى حدوث تحسن ملموس وطويل في معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان. بل إن أفريقيا ككل تنظر بحنين إلى نصف عقد من نمو تجاوزت معدلاته ٥ في المائة سنوياً، بالرغم من البيئة الخارجية المعاكسة لبعض البلدان غير المنتجة للسلع الأساسية. والأهم من ذلك، وبالرغم من تأثير عوامل خارجية مثل تغير المناخ، كان أداء الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٠ أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى في الأعوام الثلاثين السابقة، وهي ظاهرة لم تحدث مصادفة وليست عارضة بالضرورة. ففي كل أنحاء العالم، تسارعت معدلات النمو وثُبتَ استقرارها نوعاً خلال فترة ممتدة نسبياً.

جيم - تحديات مستمرة

٢٩- بالرغم من الأداء الرائع للبلدان النامية ككل في الأعوام الأخيرة، هناك بلدان كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً والاقتصادات الأخرى المنخفضة الدخل، لم يرفع الانتعاش من مستواها، وظلت تعتمد على تصدير السلع الأساسية الأولية منخفضة القيمة المضافة. وعانت هذه البلدان من تفاقم معدلات التبادل التجاري ومن الأسعار العالمية عالية التقلب وهبوط نصيبها من التجارة العالمية. وشهد نصيب صادرات أقل البلدان نمواً البالغ مجموعها ٥٠ بلداً، يقع غالبيتها في أفريقيا جنوب الصحراء وتعتمد على السلع الأساسية، هبوطاً من ٢,٥ في المائة عام ١٩٦٠ إلى نحو ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ وتراوحت النسبة منذ ذلك الحين حول هذا المستوى، وإن كان التحسن في أسعار السلع الأساسية قد ساعد على زيادة نصيبها إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٣٠- وهناك شواهد قوية على أن معدلات النمو الاقتصادي العالية لم تترجم بفعالية إلى حد من الفقر في حالات كثيرة. وهذا يتصل جزئياً بالانخفاض الشديد في الإنتاجية الزراعية، وأن الرقع الزراعية أصبحت أصغر حجماً في المتوسط مع ازدياد عدد السكان، مما خلق وضعاً يصعب فيه تحقيق معيشة معقولة من نتاج الأرض. ويسعى المزيد من الناس إلى العمل خارج مجال الزراعة. لكن معظم اقتصادات أقل البلدان نمواً تعجز ببساطة عن

توليد فرص عمالة منتجة لهؤلاء الناس. ففي أربعة أخماس هذه الاقتصادات، كانت إنتاجية العمالة غير الزراعية في الألفية الجديدة أقل مما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً، وتدنت إنتاجية العمالة الزراعية بالفعل في ثلث هذه الاقتصادات.

٣١- كما يزداد التمايز فيما بين البلدان النامية داخل كل منطقة من مناطق العالم، بما يشمل أقل البلدان نمواً. وظهر هذا الاتجاه بوضوح منذ عام ١٩٨٠ وإن ازداد مؤخراً. وتفيد التقديرات بأنه أمكن في عام ١٩٨٠ تفسير ٦٤ في المائة من عدم المساواة في الدخول على المستوى الدولي بين البلدان النامية (باستثناء الصين) بوجود اختلافات بين المناطق، وتفسير ٣٦ في المائة بوجود اختلافات داخل المناطق. لكن بحلول عام ٢٠٠١ انقلب اتجاه هذه النسب بشكل تام تقريباً، حتى أن ٦٢ في المائة من عدم المساواة في الدخول على المستوى الدولي بين البلدان النامية (باستثناء الصين) فسَّرته الاختلافات داخل المناطق وأن ٣٨ في المائة فسرته الاختلافات بين المناطق.

٣٢- وتعكس هذه التقديرات واقع أن بعض البلدان داخل كل إقليم تحقق أداء جيداً في حين أن البعض الآخر يشهد ركوداً بالغاً في النمو. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، تُظهر التقديرات الأخيرة للتغيرات في معدل الفقر بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ أن معدلات الفقر هبطت بشكل واضح في ستة بلدان (شيلي، كولومبيا، إكوادور، هندوراس، المكسيك، جمهورية فنزويلا البوليفارية) في حين زادت بوضوح في خمسة بلدان أخرى (الأرجنتين، بوليفيا، السلفادور، بنما، أوروغواي). وحدث تغير طفيف في أربعة بلدان أخرى توافرت بياناتها.

٣٣- إن التحدي أمام مقرري السياسات هو كيف يمكن تعزيز التنمية الشاملة والحفاظ على الملامح الأساسية للسيناريو المواتي الحالي بما يتجاوز الآثار الدورية المعاكسة. وهذا يتطلب الأخذ بنهج جديد للإدارة الاقتصادية العالمية فضلاً عن تركيز جديد للسياسات الوطنية. وقد ثبت عدم كفاية التوافق السائد في الرأي، الذي يضع تحرير الأسواق ومرونة الأسعار في قلب المسرح، وذلك في ضوء التحديات المعقدة التي يفرضها جيل العولمة الجديد. ويتعين ظهور رؤية ملموسة للشراكة العالمية من أجل التنمية استناداً إلى الحقائق الجديدة التي تتطلب تحقيق توازن أكثر عدالة وفعالية بين الأسواق العالمية المفتوحة، وسيادة الدولة القومية، وسيادة القانون والأنظمة الدولية ذات الصلة.

٣٤- وعلى نطاق أوسع، ينبغي الإقرار بأن الحكمة الاقتصادية التقليدية قد لا تكون لديها كل الإجابات على التحديات التي تواجه الكثيرين من الفقراء في عصر العولمة. وتبين التجربة أن النصح الذي تسديه السياسة العامة من أجل التكامل أدى إلى تعريض بعض المجتمعات لمخاطر لم تكن معروفة من قبل، مما عرضها حتى لأضعف الصدمات الخارجية. ومنذ عشرة أعوام مضت، تعلمت بلدان آسيوية كثيرة من خسائرها أخطار الاعتماد المفرط على تمويل الدين، الخارجي والداخلي على السواء. ففي تايلند، اعتمدت الاستجابة للأزمة إلى حد كبير على فلسفة "اقتصاد الكفاية" التي طورها ملك تايلند على مدار سنين طويلة. إن اقتصاد الكفاية ليس وصفة للسياسة العامة بل فلسفة تدمج القيم العالمية للملاءمة في العلاقات الاقتصادية والبشرية اليومية. كما يشدِّد على الاستهلاك المسؤول: المعيشة في حدود إمكانات الفرد؛ الاعتدال؛ الاستخدام المستدام للموارد وخاصة في الإنتاج الزراعي؛ التشجيع على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وبناء القدرات من خلال التنمية من الداخل. ويجدر استكشاف إن كان يمكن تطبيق هذه المبادئ في بلدان نامية أخرى لمساعدتها على التأقلم لصدمات العولمة وصياغة تنمية تركز على البشر.

دال – المفارقة في تدفقات رأس المال

٣٥- تغـــير اتجاه التدفقات العالمية لرأس المال منذ بضع سنين مع تأرجح الحسابات الجارية وبعد أن أصبحت البلدان النامية مصدراً صافياً لرأس المال والبلدان المتقدمة مستورداً صافياً لـــه. ولأول مرة منذ عدة عقود، حققت البلدان النامية كمجموعة مرحلة استقلال نادرة عن أسواق رأس المال الدولية. وأمكن استخدام فائض رأس المال في خفض أسعار الفائدة من خلال تنفيذ تدابير وطنية للسياسة النقدية كما ساعد هذا الفائض في تنشيط الاستثمار المحلي. وأتاح الفائض كذلك فرصاً جديدة للاقتصادات "الناشئة" الحالية والمقبلة لكي تدير السياسة العامة بطريقة استباقية التدفقات المالية الداخلة والخارجة (الرسمية والخاصة) والموارد المحلية والسياسات المالية والنقدية المناسبة.

٣٦- وقد تعتبر نظرية التنمية الأكثر تقليدية أن هذا التصدير الصافي لرأس المال من البلدان الأكثر فقراً هو قيد عـــلى الاستثمار المحلي. غير أنه لا يمكن إنكار حقائق الاستثمار المحلي المتصاعد في البلدان النامية المصدرة لرأس المـــال. فتصـــدير رأس المال من البلدان النامية الفقيرة – التي يفترض أن رأسمالها قليل – إلى الشمال الغني الذي يفـــترض وفرة رأسماله، لم يحد من قدرة هذه البلدان على استثمار مبالغ برأس مال ثابت في الداخل أكثر من أي وقت مضى في الأعوام الثلاثين السابقة، وهي حقيقة تفرض تحدياً جديداً أمام نظرية التنمية التقليدية. وهذا يعني الحاجة إلى إعادة التفكير في أهم الافتراضات بشأن كيفية نجاح البلدان النامية في أن تدير على أفضل وجه العلاقة الوظيفية بين المدخرات، والاستثمار، وتدفقات رأس المال (بما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية) والسياسات البديلة والمسارات التي يتيحها هذا التنوع في مجال السياسة العامة للحاق بالركب.

٣٧- إن الاعتقاد الذي ساد دوائر كثيرة معنية بالتنمية على مدار أعوام طويلة بأن البلدان الأكثر فقراً تعاني من "فجـــوة مدخرات" مزمنة بسبب عجز أسرها المعيشية الخاصة عن الادخار واعتمادها فقط على تدفقات صافية دائمة لرأس المال من أجل اللحاق بالركب، يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء الأداء الأخير لعدد كبير من الاقتصادات الناشـــئة في جمـــيع المناطق. إن المفارقة الظاهرة لهذا الأداء وما تعنيه من توافر مجال أرحب للسياسة العامة كان محركها الأساسي عدة اقتصادات نامية قوية نافذة على الأسواق (في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية) ويبدو أنها قابلة للاستمرار ومناسبة لاقتصادات أخرى ناشئة. غير أنه لم يعرف بعد مغزاها الأوسع للبلدان شديدة الفقرة والبلدان الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٣٨- غير أن آثار هذه التطورات الجديدة على سياسة التنمية ومستقبل السوق العالمية المفتوحة واضحة وتشير إلى معـــنى جديد للترابط أثناء مرحلة العولمة الأخيرة هذه. فإذا أمكن للبلدان النامية خلق (وتصدير) رأس المال، ينـــبغي أن يخفف ذلك من المخاوف المتنامية في البلدان المتقدمة من أثر نقل الإنتاج للخارج وندرة رأس المال في البلدان النامية على اقتصاداتها. وهذه العوامل الأخيرة هي التي كثيراً ما اعتبر أنها تمارس ضغطاً تنازلياً على الأجور في الاقتصادات المتقدمة. والواقع أن الأمر قد لا يكون كذلك مع التدفقات العكسية لرأس المال.

٣٩- إن بلداناً نامية كالصين والهند تتبع مساراً مماثلاً لذلك الذي اتبعته بلدان كاليابان وجمهورية كوريا عند بدء نموهما منذ ٣٠ عاماً: اللحاق بالركب عن طريق تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في بيئة منخفضة الأجور مما يقلل مـــن تكاليف وحدة العمل. وقد أتيحت القفزات على مراحل التطور التكنولوجي المحلي المعتاد وتحسين القدرة التنافســـية الشـــاملة بتحقيق مكاسب إضافية احتكارية مؤقتة وذلك من خلال هذا الجمع بين الإنتاجية العالية

والأجور المنخفضة. وبلغ هذا النموذج ذروة نشاطه منذ أن أدى خفض قيمة العملة بسبب الأزمات إلى تصحيح الاختلالات في أسعار الصرف في التسعينات. وهذا المزيج للسياسة العامة قد ثبت جدواه وملاءمته للحقائق التي تحتاج الاقتصادات الناشئة ذات الفائض في العمل ورأس المال إلى معالجتها على مسار التنمية الطويل دون أن تُفاقم فعلياً من الاختلالات العالمية أو من رفاهة الشمال.

٤٠- فمثلاً في عصر عولمة لم تتسع فيه بسرعة آفاق الحكومات والشركات، يزداد الاعتراف بأن البلدان يمكنها استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل والخارج معاً لتحسين القدرة التنافسية لمواردها وقدراتها المحلية. وفي كلتا الحالتين، يتم احتياز أصول أجنبية (موارد، قدرات، النفاذ إلى الأسواق، براءات اختراع، علامات تجارية، مهارات تنظيم المشاريع والمؤسسات)، وهذا ييسر من التغيير الهيكلي، ومن ثم تعزيز الميزة النسبية الدينامية والنهوض بإمكانات تنمية البلد. وتأخذ البلدان النامية بشكل متزايد بمزيج من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل والخارج. وقد تكون بعض البلدان النامية بالطبع في وضع أفضل يسمح لها باستغلال أو كسب أصول جديدة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج، في حين قد تحسّن بلدان أخرى بشكل أفضل من ميزتها التنافسية/النسبية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل، ولذلك يتباين التوازن كثيراً بين البلدان. فمثلاً في مسار العقدين الماضيين، انتقلت الصين من الاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل إلى الاستفادة بقدر أكبر نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج.

٤١- غير أنه يلاحظ أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه العملية في الصين بوجه خاص هو أعلى مما كان عليه الحال في اليابان وجمهورية كوريا في الماضي. ومع ذلك، فإن حقيقة أن أعداداً متزايدة من البلدان النامية هي مصدِّر صاف لرأس المال، رغم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة، تثير مسألة إن كان حجم استيراد رأس المال الأجنبي هو الأمر الحيوي، أم أن الأهم هو استيراد الخبرة الفنية التي تجيء مع رأس المال. أما مسألة إن كان صاحب المصنع في بلد نام هو مستثمر محلي أو أجنبي فلها أهمية ثانوية في البلدان ذات الفائض في رأس المال. وبعبارة أخرى، فإن أثر نقل الإنتاج للخارج اليوم، إذا تكامل مع مجموعة شاملة من سياسات التنمية، قد لا يكون مختلفاً عن أثر العمليات السابقة للحاق بالركب، أي تلك التي يقودها تقليد التكنولوجيا واستيرادها. والنتائج الاقتصادية هي نفسها تقريباً للاقتصادات النامية والمتقدمة. ومن الواضح أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الاقتصاد المضيف تعتمد على مجال من العوامل منها حجم الآثار التكنولوجية غير المباشرة لفروع الشركات الأجنبية على المنشآت المحلية، وخلق روابط أمامية وخلفية داخل الاقتصاد، والأثر على الاستثمار المحلي.

٤٢- ولا شك أن خُطى التنمية في الاقتصادات الناشئة الكبيرة من شأنها أن تُسهم في تعجيل التغيُّر الهيكلي في كثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، حلّ التحدي الصيني أو الهندي اليوم محل التحدي الياباني في الستينات أو تحدي "النمور الصغار" في الثمانينات، ولو على نطاق غير مشهود في الحِقب السابقة. وكما حدث من قبل، هناك قطاعات أو فئات معينة من العمال منخفضي المهارة تتعرض لخطر منافسين منخفضي الأجر في الخارج يستخدمون آلات حديثة. وفي بلدان كثيرة، يُخشى أن تُجهِد خُطى التغيير الهيكلي من قدرة أصحاب العمل والعمال على التكيُّف. وقد يعقب ذلك بطالة وبطء في النمو.

٤٣- غير أنه لا توجد شواهد على أن هذه العملية قد عرّضت للخطر شبكة الأمان الاجتماعي أو أداء النمو في البلدان المتقدمة بوجه عام في الأعوام العشرة الماضية. ويبدو العكس هو الأقرب على الصحة. فحقيقة أن البلدان

المتقدمة التي تعاني من عجوزات كبيرة في حساباتها الجارية، كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، تحقق أداءً في النمو وخلق فرص العمل أفضل كثيراً من أداء بلدان الفوائض الكبيرة كاليابان وألمانيا، تشير بوضوح إلى عوامل أخرى تفسِّر الأداء السيئ للمجموعة الأخيرة.

هاء – من "تصحيح مسار الأسعار" إلى "تصحيح مسار التنمية"

٤٤- أجرت معظم البلدان النامية في خلال الثمانينات والتسعينات إصلاحات بعيدة الأثر موجّهة إلى الأسواق. ومارست المؤسسات المالية الدولية دوراً مهيمناً في هذا السياق، سواء كمُقرِض يفرض مشروطيته السياسية على البلدان المقترِضة، أو كطرف يحدد معايير البرنامج الدولي للتنمية. واستند برنامج الإصلاح الموجّه إلى الأسواق على توقُّع أن ينتج عن تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والتغيير الهيكلي تخصيص الموارد بكفاءة أكبر بعد التحسينات في هيكل الحوافز وتقليل التدخل من الدولة. وكان "تصحيح مسار الأسعار" هو شعار هذا البرنامج.

٤٥- ومع ذلك، ومنذ البداية الأولى، جاء برنامج الإصلاح التقليدي الذي عُرِف باسم "توافق آراء واشنطن" متناقضاً تناقضاً صارخاً مع نجاح عدد من اقتصادات شرق آسيا في اللحاق بالركب ، وهي التي أقامت استراتيجياتها للتنمية على تراكم رأس المال، تدعمه سياسات صناعية عملية نشطة مقرونة بتكامل استراتيجي أكثر توازناً في الأسواق الدولية وبسياسات استباقية للاقتصادات الكلية.

٤٦- وبدا أن هذه الاستراتيجية قد تهاوت حين شهدت بعض هذه البلدان في النصف الثاني من التسعينات ركوداً جذرياً، وإن كان قصير العمر، في أداء نموها الاقتصادي. لكن الأزمة المالية، كما بيّن الأونكتاد في ذلك الحين، نتجت إلى حد كبير عن تحرير حسابات رأس المال قبل الأوان، الأمر الذي جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسواق رأس المال الدولية. وشهدت بلدان أخرى في المنطقة، ممن حافظت على استراتيجيات متعقِّلة في مجال التكامل والسياسات الاستباقية، انتعاشاً في الأداء الاقتصادي. ومع بدء الانتعاش العالمي بعد عام ٢٠٠٠، عادت حتى الاقتصادات التي ضربتها الأزمة إلى مسار نمو حاد.

٤٧- وفي ضوء الأزمات المتكررة للنظام الاقتصادي العالمي، عكست صياغة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ قدراً من عدم الرضا بين مقرِّري السياسات العالمية إزاء التقدم المحرَز في مجال التنمية ومكافحة الفقر في ظل الأوضاع التي سادت خلال العقدين السابقين. وفي عام ٢٠٠٢، اعترف توافق آراء مونتيري، من جملة أمور، بالتحدي الذي يواجه البلدان النامية في تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتحقيق مستويات كافية من الاستثمار الإنتاجي وتأمين استثمار عام تكميلي في تنمية القدرات المحلية – وهي جوانب أُهمِلت كثيراً في برامج الإصلاح السابقة. وفي الوقت نفسه، بدأ مقررو السياسات في كثير من البلدان النامية إعادة النظر في استراتيجياتهم الإنمائية، مسترشدين باستراتيجيات التصنيع الناجحة لعدد من اقتصادات شرق آسيا، فضلاً عن الخبرات السابقة لبلدان أصبحت الآن متقدمة. وكان كل ذلك شاهداً على ازدياد عدم اليقين إزاء الالتزام ببرنامج الإصلاح التقليدي وتجلّت فيه نتيجة مشتركة هي: أن السياسات الكلية والتجارية والصناعية الاستباقية مطلوبة لنجاح التكامل وتحقيق تحسينات مستمرة في مستويات معيشة ودخول جميع فئات السكان.

٤٨- وتبيِّن الشواهد التاريخية أن البلدان ترفع مستويات معيشة سكانها برفع إنتاجية العمل. وهذا يرتبط بإجراء تغيير كبير في نمط قطاعات الإنتاج والعمالة، من المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية، والانتقال من الأنشطة كثيفة العمالة إلى مجالٍ متنامٍ من الأنشطة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. ويحتاج تحويل هيكل الإنتاج إلى منظِّمي مشاريع قادرين وراغبين في الاستثمار في أنشطة جديدة على الاقتصاد المحلي. وقد أشار شومبيتر منذ وقت طويل إلى أهمية الاستثمار المبتكَر للتنمية الاقتصادية، وقيل مؤخراً إن الابتكار وما ينجم عنه من زيادة في الإنتاجية يشكلان معظم النمو الاستثنائي في شتى أنحاء العالم منذ قيام الثورة الصناعية.

٤٩- ويمارس الاستثمار دوراً رئيسياً لأنه يعمل في الوقت نفسه على توليد الدخل وتوسيع القدرة الإنتاجية ويوفر تكاملات قوية مع عوامل أخرى في عملية النمو، كالتقدم التكنولوجي واحتياز المهارات وتعميق المؤسسات. غير أن الاستثمار المبتكَر ليس آلياً؛ إذ قد يواجه عقبات هيكلية ومؤسسية. كما أن البيئة الاقتصادية الكلية قد تكون غير ملائمة لتشجيع ودعم المستثمرين الذين يسعون إلى خلق أو توسيع قدرة منتِجة وزيادة الإنتاجية.

٥٠- وهكذا فإن المدخل إلى عملية التنمية هو تهيئة الظروف اللازمة للاستثمار المبتكَر. وأهم شرط لذلك هو أن تحصل الشركات على مصادر كافية فعالة التكلفة يعوَّل عليها لتمويل استثماراتها. وهذا هو الطريق الأقل تكلفة حين تكون الأرباح هي المصدر الأساسي لتمويل الاستثمار. والواقع أنه إذا أمكن توليد صلة بين الاستثمار والأرباح، فإن الأرباح الناجمة عن الاستثمارات المبتكَرة تزيد في آن واحد من حافز الشركات على الاستثمار ومن قدرتها على تمويل استثمارات جديدة.

٥١- ومن ناحية أخرى، حين تعتمد المنشآت اعتماداً كبيراً على الاقتراض لتلبية احتياجاتها من الاستثمار الثابت ورأس المال العامل، كما هو حال المنشآت الجديدة، يكون موقف السياسة النقدية المحلية فائق الأهمية، لأن المستويات العالية لأسعار الفائدة الإسمية والحقيقية تميل إلى زيادة تكاليف الإنتاج والفرص البديلة. إن السياسة النقدية التقييدية الصريحة قد تنحاز إلى اتخاذ قرارات استثمارية لصالح الأصول المالية أو لصالح الاستثمار الثابت في أنشطة إنتاج معروفة التكاليف ومحددة الطلبات. ومن هنا يجب أن يجتمع مجال واسع من الشروط أمام الشركات القادرة على المنافسة محلياً لكي تصبح مصدِّراً ناجحاً في الأسواق العالمية.

٥٢- وقد تم النظر في الروابط بين الاستثمار ونمو الإنتاجية والاندماج الناجح في النُظُم التجارية والمالية الدولية والتنمية الاقتصادية في الأعوام الأخيرة من منظور القدرة على المنافسة الدولية. وتبلور مجال واسع من معايير وقياسات القدرة التنافسية للبلدان أُعلِن عن بعضها باستفاضة باعتبارها تصنيفات عالمية لمراتب الأمم. والواقع أن مفهوم القدرة التنافسية من شأنه أن يسهم في تحقيق فهم أفضل لتوزيع الثروة في اقتصاد معولَم إذا ما اتصل بكل من الدخل الوطني والأداء التجاري الدولي، وخاصة أداء القطاعات الصناعية الهامة للعمالة أو لنمو الإنتاجية. وفي هذا السياق، تتحقق القدرة التنافسية كجزء من منطق شومبيتر بأن التنمية الرأسمالية هي تسلسل لاستثمارات مبتكَرة ترتبط بمنافسة دينامية غير كاملة وبمكاسب في الإنتاجية. وهذا الفهم يعهد بدور رئيسي إلى السياسة الاقتصادية في تيسير الاستثمار الذي يزيد الإنتاجية وتوفير ترتيبات مؤسسية تحقق قدراً عالياً من القدرة التنافسية.

٥٣- ويقال إن التكنولوجيا الجديدة في شكل رأسمال مضاف للعامل (أو التغيير الذي تحدثه التكنولوجيا المجسدة) تقع في قلب عملية التنمية التي تغتني الأمم من خلالها. كما أن التغيير الذي تحدثه التكنولوجيا المجسدة يحركه الاستثمار القائم إما على ابتكار منظِّمي المشاريع المحليين أو استخدام المعدات الرأسمالية المستوردة بكفاءة. وهكذا فإن مفهوم القدرة التنافسية في سياق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى أن يأخذ في الاعتبار ترابط الاستثمار والتجارة والتمويل والتكنولوجيا. والسؤال الرئيسي هو كيف تؤثر الترتيبات المختلفة للأسعار والأجور وأسعار الصرف والتجارة على الاستثمار المبتكَر، وهل تترجم مكاسب إنتاجية فرادى الشركات إلى منافع للاقتصاد الشامل. وقد تتجلى هذه المنافع في رفع مستويات المعيشة مع الحفاظ على أرصدة خارجية، أو في ثبات مستويات المعيشة وزيادة الأنصبة في السوق مع الحفاظ على فوائض خارجية.

٥٤- إن القدرة التنافسية في الأسواق الدولية تقررها عوامل حقيقية ونقدية معاً. فقد تزداد نتيجة أداء الإنتاجية القوي نسبياً للشركات أو للاقتصاد الوطني ككل والذي لا يتجلى في رفع معدلات الأجور. لكن يمكن أيضاً أن تنتج قدرة تنافسية أكبر من جراء تخفيض سعر الصرف الحقيقي الفعلي لعملة البلد إما عقب خفض سعر الصرف الإسمي الفعلي لعملته أو عقب حدوث زيادة في الأجور مقارنة بنمو الإنتاجية (أي هبوط نمو تكلفة عمل الوحدة) تكون أقل من الزيادة في بلدان أخرى.

٥٥- غير أنه ينبغي ملاحظة أن مفهوم السياسة العامة للقدرة التنافسية على النحو المبيَّن أعلاه يناسب أساساً البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعتمد النجاح الاقتصادي على استثمار يؤدي إلى تحسينات متواصلة في الإنتاجية. وهو أقل ملاءمة اليوم لكثير من أشد البلدان فقراً، حيث يمكن أن يساعد تراكم رأس المال على زيادة دخل الفرد ومستويات المعيشة وذلك بزيادة الاستفادة من موارد العمل والموارد الطبيعية غير المستغَلّة بالقدر الكافي دون تغيير الكفاءة في استخدام الموارد.

ثانياً - الاتساق في وضع السياسات العالمية: تعددية الأطراف عند مفترق طرق

ألف - الاختلالات الهيكلية في نظام التمويل العالمي، ونهج جديد لتنظيم الدولة للاقتصاد الوطني

٥٦- إن الشركات التي تعمل على حيازة أنصبة جديدة في الأسواق على حساب شركات أخرى هي مُقَوِّم أساسي من مقومات النظام السوقي، لكن فكرة تحقيق الدول مكاسب على حساب دول أخرى هي فكرة أكثر إشكالية إلى حد كبير. وبإمكان البلدان كافة أن ترفع في الوقت ذاته الإنتاجية والأجور ومستوى التجارة بغية تحسين رفاهها الاقتصادي إجمالاً، إلا أنه لا يمكنها جميعها معاً زيادة نصيبها السوقي أو فوائض حساباتها الجارية.

٥٧- فمن المقلق بالتالي أن كثيراً من اللاعبين الهامين في الاقتصاد العالمي منخرطون في سباق إلى الأسفل محاولةً منهم اكتساب أنصبة في الأسواق. ولم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من الاتفاق على قواعد يمكن أن تحول دون نشوب "معارك اقتصادية بين الدول"، على الرغم من أن تلك القواعد تفضي على الأجل الطويل إلى عكس النتائج المتوخاة منها.

٥٨- وقد أبرزَ ذلك ظاهرةً يمكن تسميها "نزعة جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني". فليست فقط الأجور والمساهمات الاجتماعية هي التي تتعرض حالياً لضغط هبوطي من أجل تحسين "التنافسية الدولية" لبلد ما. فثمة حكومات كثيرة في أوروبا مثلاً ما برحت آخذة في تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات ومنحت إعانات سخية للشركات محاولةً منها لاجتذابها. وبالطريقة ذاتها التي حاول بها كيان إقليمي كالاتحاد الأوروبي أو حاولت بها مؤسسة قطاعية عالمية كمنظمة التجارة العالمية الحيلولة دون حدوث هذا النوع من المنافسة الجامحة الجذابة بالنسبة للاعب الوحيد بمفرده ولكن لا يمكن لها أن تكون ناجحة بالنسبة للمنطقة بمجملها، يتعين على العالم إيجاد السبل الكفيلة للحد من هذا النوع من المنافسة غير المنتجة بين الدول.

٥٩- إن العجز غير العادي في الحساب الجاري للولايات المتحدة (ما يزيد عن ٨٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦) والفائض لدى العديد من البلدان المتقدمة والصين، يشهدان على عدم استقرار حالة عملية التكامل العالمي. هذه الحالة تفضي تدريجياً إلى تزايد الضغط السياسي داخل كونغرس الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء انفرادي لحماية البلد من الإغراق بالسلع المستوردة. ومن المفارقات أنه، على الرغم من كثير من التوتر والتفاوض، لم تطبق أية خطة عمل حاسمة للتقليل من الاختلالات على الأجل المتوسط أو الطويل. وبُذلت محاولات شتى لتعديل مسار أسواق النقل، آلت جميعها إلى حدوث بعض التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية لدى البلدان المعنية. إلا أن معظم هذه التغيرات لم تفض إلى النتيجة المتوقعة.

٦٠- ومعظم الأزمات المالية التي حدثت في حقبة ما بعد بريتون وودز التي تم فيها تعويم أسعار الصرف قد اتصفت بحدوث فوارق اسمية في أسعار الفائدة، مع ما ينتج عن ذلك من استثمارات في الحافظات المالية. وكقاعدة عامة، فإن كمية الاستثمارات الواردة تكون كبيرة بما يكفي لزيادة الجاذبية القصيرة الأجل لعملة البلد العالية التضخم، ما يؤدي إلى زيادة قيمتها، الأمر الذي يزيد من ارتفاع العائد على الاستثمار.

٦١- وفي ما هو خلل واضح في النظام المالي، فإن إعادة تقييم عملة البلد ذي معدل التضخم الأعلى هو إجراء يعمل أساساً على تقويض أداء "آلية سعر الصرف" أداءً طبيعياً على الأجل القصير. وإن ارتفاع الأسعار في البلد ذي معدل التضخم العالي في السوق العالمية لا يقابله تخفيضاً للقيمة الاسمية للعملة، ويعمل ارتفاع قيمة العملة على زيادة فقدان قدرة ذلك البلد على المنافسة وتفاقم حالة الحساب الجاري تفاقماً سريعاً.

٦٢- وإذا لم تَتَّبِع أسعار الصرف قاعدة القوة الشرائية على الأجل القصير وتُحدث عدم استقرار في الحسابات الخارجية، فإن الأخذ بهذه القاعدة كهدف سياسي هو المخرج الوحيد. وإن مراجحة عائدات القروض تعرض للخطر القبول الواسع الانتشار للتعويم بوصفه الحل المجدي الوحيد لمشكلة الميزان الخارجي. لذلك فإن الضغط المفروض على الصين لتعويم عملتها قد يفضي في الواقع إلى نتائج غير متوقعة. ونظراً لأن أسعار الفائدة الصينية ما زالت متدنية إلى حد ما، فيمكن الوصول بالرنمينبي إلى أسعار فائدة مرتفعة، ومن ثم تنخفض قيمته، ما سيعمل على زيادة ارتفاع القدرة التنافسية لدى الصين. إن نتيجةً من هذا القبيل ستزيد من شدة الاختلالات العالمية.

باء – الحجة المؤيدة لبذل جهد متعدد الأطراف في التمويل العالمي

٦٣- إن وجود قطاع خارجي مستقر ومزدهر هو أمر بالغ الأهمية لدى الاقتصادات المنفتحة الصغيرة، والبلدان النامية بوجه خاص. لذلك فإن سعر الصرف هو بمفرده أكثر الأسعار تأثيراً في هذا الاقتصادات، لكونه مهيمناً على مجمل القدرة التنافسية ولما له من وقع قوي في مستوى الأسعار على الصعيد الوطني. وتجنباً للتقاتل على الأنصبة السوقية من خلال التلاعب بأسعار الصرف ومعدلات الأجور أو الضرائب أو الإعانات، ومنعاً للأسواق المالية من أن تدفع المواقف التنافسية للدول في الاتجاه الخاطئ، يلزم وضع "مدونة قواعد سلوك" جديدة فيما يتعلق بالقدرة التنافسية الإجمالية للدول.

٦٤- فلدى وضع مدونة قواعد سلوك من هذا القبيل، تتجلى فيها روح جديدة لتعددية الأطراف في الإدارة الاقتصادية العالمية، سيتعين الموازنة بين مزايا بلد ما مقابل مساوئ بلدان أخرى متأثرة تأثراً مباشراً أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، فإن التغيرات في سعر الصرف الاسمي المنحرفة عن العوامل الأساسية (فوارق التضخم) تؤثر في التجارة الدولية بالطريقة ذاتها التي تؤثر بها التغيرات في التعريفات وفي الإعانات المقدمة للصادرات. وبالتالي، فهذه التغيرات، بأسعار الصرف الحقيقية، يتعين إخضاعها لرقابة ومفاوضات متعددة الأطراف. أما أسباب الحيد عن القواعد الأساسية والحجم الضروري لهذا الحيد فيتعين أن تقوم بتحديدها مؤسسة دولية وأن تقوم بإنفاذها هيئة متعددة الأطراف لاتخاذ القرارات. وبتطبيق هذه القواعد فقط سيتسنى لجميع الأطراف التجارية تجنب خسائر أو مكاسب إجمالية لا مبرر لها في القدرة التنافسية، وسيتسنى كذلك للبلدان النامية أن تتجنب بشكل منتظم الوقوع في فخ المغالاة في رفع قيمة سعر الصرف، وهو ما شكل في الماضي واحداً من أهم العوائق أمام الازدهار.

٦٥- إن سعر الصرف لدى أي بلد هو، بحكم تعريفه، ظاهرة متعددة الأطراف، وأي تغيير لسعر الصرف في الاقتصادات المنفتحة يسفر عن آثار خارجية وتترتب عليه نتائج متعددة الأطراف. لهذا فإن فكرة إيجاد نظام نقدي عالمي تعاوني هي فكرة مثيرة للاهتمام، شأنها في ذلك شأن فكرة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف. فبغية إقامة نظام مالي عالمي مصمم تصميماً جيداً، على النحو المتوخى في القواعد التجارية المتعددة الأطراف، يتعين إيجاد أوضاع متكافئة لدى جميع الأطراف المعنية، والمساعدة على تجنب المنافسة غير النزيهة. وإن تحاشي عمليات تخفيض تنافسي لأسعار العملة وغير ذلك من التشوهات النقدية ذات الآثار الضارة بعمل النظام التجاري الدولي قد بات أمراً أكثر أهمية في عالم اليوم الشديد الترابط منه في أي وقت آخر في التاريخ.

٦٦- ويمكن تقسيم البلدان النامية، وفقاً لاحتياجاتها من التمويل الخارجي، إلى فئتين، هما: البلدان المنخفضة الدخل (وبعض بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط) ذات الإمكانيات المحدودة أو المعدومة للوصول إلى الأسواق المالية، والبلدان المتوسطة الدخل ذات فرص الوصول إلى الأسواق (كثيراً ما يشار إليها ببلدان الأسواق الناشئة). وتواجه هاتان الفئتان من البلدان تحديات مختلفة. ومعظم التمويل الخارجي الموجه إلى الفئة الأولى قوامه قروض بشروط تساهلية ومِنَح ومساعدة إنمائية رسمية. والتحدي الرئيسي بالنسبة لهذه البلدان هو حشد تمويل واف من أجل إدامة برامج التنمية وتقليل الفقر. غير أن بإمكان الفئة الثانية من البلدان إصدار سندات سيادية في الأسواق الدولية، وبإمكان كثير منها أن تلجأ بازدياد إلى أسواقها المالية المحلية الآخذة في النمو. والتحدي الرئيسي في هذه الحالة هو إما التقليل مما تتصف به رؤوس الأموال الخاصة الوافدة إلى هذه البلدان من تقلب جديد أو تنفيذ سياسات ترمي إلى التقليل من تكاليف هذا التقلب الشديد. وكيما تحصل هاتان الفئتان على التمويل، يلزمهما

إدامة النمو أو الحيلولة دون تلاشي ما حققته مؤخراً من منجزات. وقد بات التعاون المتعدد الأطراف أكثر ضرورة من أي وقت مضى، نظراً لما تمليه الحتميات الأخلاقية أو السياسية أو حتميات الترابط المالي.

جيم – التمويل المستدام لأغراض التنمية المستديمة

٦٧- اتصف النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي بتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن هذه الحالة قد انعكست في عام ٢٠٠٢، وبحلول عام ٢٠٠٥، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من الجهات المانحة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث بلغت ٨٢ مليار دولار (٠,٣٣ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة). وعلى الرغم من هذا الاتجاه السائد في الآونة الأخيرة، الذي حفزه تخفيف عبء الديون وحفزته كذلك تدفقات استثنائية أخرى، فإن المستويات الراهنة والمرتقبة من المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت دون ما تعهدت به مجموعة الثمانية من مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وما زالت البلدان المانحة مجتمعةً تتعهد بتخصيص أقل من النسبة المستهدفة المتفق عليها، وقدرها ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي، لأغراض المعونة. وبصرف النظر عن الأدلة والحجج غير القاطعة التي يسوقها المرتابون في المعونة بشأن ضرورة المساعدة الإنمائية الرسمية وأثرها، فإن هذه المعونة، ما زالت بالنسبة للكثير من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، المصدرَ الوحيدَ للتمويل فيما يتعلق بمجموعة من السياسات والبرامج الإنمائية والرامية إلى التقليل من الفقر.

٦٨- غير أن تخصيص المعونة ما زال يتصف بالانتقائية وعدم الاستقرار. فالبلدان الـ ٢٠ الأكثر تلقياً للمعونة قد استأثرت بما يزيد عن نصف صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. وأقل من ٥٠ في المائة من البلدان المتلقية للمعونة قد استأثرت بنسبة ٩٠ في المائة من إجمالي المعونة، حيث تلقى كثير من البلدان الفقيرة المتدنية الدخل قدراً ضئيلاً جداً من المساعدة. وثمة جزء كبير من الزيادة التي حدثت مؤخراً في المعونة يعزى إلى التقليل من عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون. ومَثَّل الإعفاء من الديون ما نسبته ٥ في المائة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٠، بينما بلغ ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وإحدى المكونات الرئيسية للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عند إنشائها في عام ١٩٩٦، كانت فكرة العنصر الإضافي. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية مطروحاً منها الإعفاء من الديون قد انخفضت منذ بدء المبادرة إلى أدنى مستوياتها في عام ١٩٩٧. والمساعدة الإنمائية الرسمية الاسمية، مطروحاً منها الإعفاء من الديون، لم ترتفع إلاّ منذ عام ٢٠٠٣ إلى أعلى من قيمتها في عام ١٩٩٥ إلى مستويات مماثلة لتلك التي بلغتها في مطلع التسعينات.

٦٩- إن العديد من البلدان النامية قد أصبحت بلداناً مقرضة في أسواق رأس المال الدولية، وهو أمر ينم عن تزايد أوجه عدم الاتساق في التركيبة الراهنة للبنية المالية الدولية. وكثير من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية تُبقي على أسعار صرف مُقوَّمة بأقل من قيمها الحقيقية وتعمل على زيادة احتياطياتها الدولية لرغبتها في أن تكون قادرة على مواجهة ما قد يُلمُّ بها من أزمات دون أن تطلب دعماً من مؤسسات التمويل الدولية أو أن تضطر لاستيفاء الشروط السياساتية لتلك المؤسسات. وعليه، فإن المهام المُوكلة إلى هذه المؤسسات وقدرتها الوظيفية هي موضع تمحيص متواصل لكونها عرضة للتهميش، نظراً لأن البلدان النامية الرئيسية تستغني عنها، إما عن طريق التأمين الذاتي أو باقتراح مؤسسات بديلة.

٧٠- إن إصـــلاح المؤسسات القائمة حالياً تمشياً مع الواقع الجديد والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن آليات الوقايـــة من الأزمات (من قبيل تحليل القدرة على تحمل عبء الديون) وآليات تسوية الأزمات (من قبيل إعادة تنظـــيم هـــيكل الديون) قد يساعد على تحسين كفاءة النظام المالي الدولي وعلى زيادة موثوقيته عالمياً. وبإمكان الجهـــات المانحة أن تنهض بدور رئيس في مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها على إدارة الديون وكذلك قدرتها على تدوين المعلومات عن هيكل مجموع الدين العام وعلى نشر هذه المعلومات.

٧١- لقد قام صندوق النقد الدولي خلال السنوات القليلة الماضية بوضع إطار القدرة على تحمل عبء الديون مـــن أجـــل البلدان المتوسطة الدخل القادرة على دخول الأسواق. كما قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصـــفة مشتركة بوضع إطار لقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل عبء الديون. ولئن كان الهدف الرئيسي لإطار القدرة على تحمل عبء الديون لدى البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق هو دراسة مواطن الضعف لدى هذه البلدان ووضع السياسات الرامية إلى التقليل من احتمال تعرضها لأزمات ديون، فالهدف أيضاً من إطار القـــدرة عـــلى تحمل عبء الديون لدى البلدان المنخفضة الدخل هو تقديم الإرشاد لها لدى اتخاذها قراراتها فيما يـــتعلق بتخصـــيص منَح المؤسسة الإنمائية الدولية. وعلى الرغم من الإقرار في كثير من الأحيان بالأهمية المتزايدة للاقـــتراض المحلي، فإن معظم عمليات تحليل القدرة على تحمل عبء الديون تركز على الديون الخارجية. ونسبة الديـــون الإجمالية التي يكون فيها لأنواع الديون التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطرة وزن أعلى من الأنواع الأكـــثر ســـلامة هـــي نسبة أعلى منها في الممارسة المتبعة حالياً. وإن توفير معلومات أفضل عن هيكل الديون والاضـــطلاع بقدر أكبر من البحوث عن مواطن الضعف الناجمة عن مختلف أنواع الديون قد يساعد على وضع مؤشر من هذا القبيل. وهذا بدوره من شأنه أن يحسن إدارة الديون ويقلل من احتمال حدوث أزمات ديون من خلال تعقب أفضل لمخاطر الديون.

٧٢- والمسألة الأهم فيما يتعلق بإطار قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل عبء الديون هي استخدام هذا الإطار عتبات الديون الرامية إلى قياس احتمال تعرض بلد ما لمحنة مديونية شديدة والبت في أهليته لتلقي منح من المؤسسة الإنمائية الدولية. ووفقاً للإطار، فإن قدرة بلد ما على تحمل عبء الديون تُحرِّكها مجموعة من العوامل قوامهـــا نسب ديون ذلك البلد وجودة سياساته (مقيسة بمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية). ويظل ثمة هواجـــس عديـــدة فيما يتعلق باستخدام مؤشر تقييم السياسات المؤسسات القطرية. وتحسب العتبات باستخدام عملية اقتصاد قياسي قد تفضي إلى نتائج شبه مثلى، حيث إن القدرة الاقتراضية للبلدان التي تتصدر كل فئة من فئات مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية ربما تقدر تقديراً ناقصاً، وربما تقدر القدرة الاقتراضية للبلدان المندرجة في أسفل كل من تلك الفئات تقديراً زائداً. ومفهوم الإدارة الرشيدة والمؤسسات الجيدة هو مفهوم ذاتي بحكم طبيعته، حيث يقوم البنك الدولي أيضاً بتقديم توصيات بشأن مسائل الإدارة، فربما يتجلى في المؤشر حسن تنفـــيذ الـــبلدان لتلك المشورة. وثمة هاجس آخر يتصل بدقة القياس واتساقه عبر البلدان، وربما لا يقدم الحوافز والمكافآت المناسبة للبلدان المتدنية الأداء والدول التي تتصف أوضاعها بالهشاشة.

٧٣- وعلاوة على ذلك، فإن إطار القدرة على تحمل عبء الديون يستند إلى أسبقية خدمة الديون ولا يشمل صراحة تقييماً للاحتياجات فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحسبما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، فإنه "... ينبغي لنا أن نعيد تعريف القدرة على تحمل الديون بحيث تعني

أن يسمح مستوى الدين للبلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون". كما سيقت اعتبارات أخرى، مثلاً من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تعكف على صياغة مبادئ توجيهية فيما يتعلق بتخفيف عبء الديون الخارجية لضمان ألا تعمل الحاجة إلى خدمة الديون الأجنبية على تقويض الالتزامات بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية. وفي غضون ذلك، فإن الاهتمام القانوني والسياسي المتزايد بمفاهيم كالديون البغيضة والإقراض المتصف بالمسؤولية يضيف بُعداً آخر كذلك إلى مفهوم القدرة على تحمل الديون وإمكانية تطبيقه بصيغته الراهنة.

٧٤- وثمة اتجاه هام آخر في التمويل الإنمائي يتصل بالأهمية المتزايدة للاقتراض الشركاتي مقابل الاقتراض السيادي. فلم يستدن المقترضون الخاصون سوى ٢٠ في المائة من الديون الخارجية الطويلة الأجل في عام ١٩٩٦. أما في عام ٢٠٠٦، فقد تضاعفت تلك النسبة إلى ٤١ في المائة. والزيادة في الاقتراض من قبل الشركات ما برحت تتصف بأهمية خاصة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ففي عام ٢٠٠٦ ترتبت على شركات من هذا الإقليم ديون جديدة مقدارها ١٣٥ مليار دولار، بما نسبته ٤٠ في المائة من مجموع ديون شركات البلدان النامية، بعد أن كان متوسط نسبتها ١٩ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣. وإقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى هو الإقليم ذو نسبة الديون الخارجية الأعلى، حيث يستأثر بما يزيد عن ثلث نصيب الاقتصادات النامية والانتقالية من الديون العالمية. و٨٩ في المائة من الديون الطويلة الأجل (٧٤٣ مليار دولار) هي ديون مستحقة لمقرضين خاصين، و٦٣ في المائة من تلك الديون مستحقة على مقترضين خاصين.

٧٥- إن تراكم احتياطيات القطع الأجنبي (بلغت ٥٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦) قد وضع بلدان الإقليم في موقف سليم نسبياً في حال تعرضها مستقبلاً لضائقات مالية أو شدائد مديونية. غير أن الشركات المقترضة، بزيادة اعتمادها على الأسواق الدولية، ربما تكون قد زادت من إمكانيات تعرضها لمخاطر متصلة بتقلب أسعار الفائدة والعملة، ما يطرح تحديات سياساتية عدة، أهمها تقدير الديون التي يحتمل أن تكون مستحقة على القطاع العام نتيجة اقتراض القطاع الخاص. ويلزم للحكومات أن تولي اهتماماً خاصاً للزيادة السريعة في اقتراض المصارف المحلية عملات أجنبية. وعلى الرغم من عدم وجود ما يشير إلى أن قطاع المصارف بمجمله قد اقترض اقتراضاً زائداً عن الحد في السنوات الأخيرة، فقد اقترضت بعض مصارف أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى اقتراضاً شديداً في الأسواق الرأسمالية الدولية ثم مضت إلى إقراض هذه المبالغ في السوق المحلية. ويمكن أن يفضي ذلك إلى تفاوت في قيمة العملات، إما في المصارف أو في كشوف الميزانيات الاختتامية للمقترضين وقد يعمل بذلك على زيادة الهشاشة المالية.

٧٦- وسيلتقي المجتمع الدولي في الدوحة في عام ٢٠٠٨ لاستعراض تنفيذ مجموعة الالتزامات المعقودة في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار في توافق آراء مونتريّ. ومن شأن ذلك أن يسفر عن إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتفاعل الهام بين الديون الخارجية وغيرها من العناصر الجديدة المتمثلة في تعزيز حيز السياسة المالية لدى البلدان النامية. وينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية لتركيبة مالية دولية مكيفة تكيفاً أفضل مع واقع القرن الجديد استحداث سندات دين أسلم (كالتداول بالسندات المربوطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وبالسندات المربوطة بمؤشر السلع الأساسية). وبإمكان المؤسسات المتعددة الأطراف أن تنهض بدور في هذا الشأن من خلال إسداء المشورة السياساتية وتشجيع عدد من البلدان على التنسيق فيما بينها لإصدار هذه السندات بغية اتخاذ نقاط مرجعية.

وبإمكان المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إصدار قروض ذات جداول سُداد مرتبطة بنمو الناتج المحلي الإجمالي كسبيل لترويج فكرة جعل مدفوعات الديون مرتبطة بالأداء الاقتصادي. وينبغي للتركيبة المالية الجديدة أن تركز على منع حدوث أزمات، إلا أنه لا ينبغي لها استبعاد أن حتى نظام مُحسَّن لن يكون خالياً من الأزمات، وعليه، ينبغي أن يشمل أيضاً آليات لتسوية الأزمات على غرار المقترح الذي بات لاغياً والداعي إلى وضع آلية لإعادة هيكلة ما يتم التخلف عن سُداده من ديون سيادية.

دال – تصحيح حالات عدم التناظر في النظام التجاري المتعدد الأطراف

١– جولة الدوحة عند مفترق طرق

٧٧– إن جولة الدوحة من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كانت تهدف، على الصعيد المتعدد الأطراف، إلى إتاحة فرصة لإدراج التنمية في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف ولتقويم الاختلالات القائمة حالياً في النظام التجاري. وإن إحراز نتيجة إنمائية التوجه هو أمر لا بد منه من أجل بلوغ الهدف الإنمائي ٨ للألفية، وقوامه إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف "منفتح ومنصف وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به ولا تمييزي". غير أن هذا النظام يقف اليوم عند مفترق طرق.

٧٨– وعقب انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ بالصين، دخلت جولة الدوحة أكثر مراحلها حسماً. وتمس الحاجة إلى إيجاد حلول بشأن القضايا الأساسية، وهي: إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية، والدعم المحلي في مجال الزراعة، والتعريفات الجمركية الصناعية، والخدمات. وإن إجراء تكيف هيكلي طموح في مجال السياسية الزراعية هو شرط هام من أجل إحراز نتيجة متوازنة وإنمائية التركيز. وما زال يتحتم إدراج مضمون إنمائي ذي شأن، مع إتاحة فرص تجارية إضافية لإشراك البلدان النامية على أساس تعاقدي في الحصيلة النهائية لجولة الدوحة. ولا بد من تنفيذ خمسة عناصر أساسية من مجموعة التدابير الإنمائية ضماناً لمصداقية النظام، هي العناصر التالية:

(أ) أولاً، يجب أن تسفر جولة الدوحة عن زيادة لا يستهان بها وفرص إضافية لدخول صادرات البلدان النامية من المصنوعات والسلع والخدمات دخولاً حقيقياً إلى الأسواق الرئيسية لهذه المصنوعات والسلع والخدمات، بغية تمكين تلك البلدان من النمو والازدهار. وينطوي ذلك على إزالة التعريفة الجمركية وإلغاء تصاعديتها ووقف العمل بزيادتها إلى الحدود القصوى، وإتاحة فرص الوصول أمام قطاعات الخدمات التي تنخرط فيها البلدان النامية، وبخاصة في الأسلوبين ٤ و١، ومعالجة مسألة الحواجز غير التعريفية. وإن إعفاء كل منتجات أقل البلدان نمواً جميعها إعفاءً دائماً من الرسوم الجمركية والتحصيص، على نحو ما اتفق عليه في المؤتمر الوزاري السادس لندوة التجارة العالمية، وهو إعفاء لم يوضع موضع التنفيذ الكامل بعد، هو إجراء يتجلى فيه هذا التأكيد؛

(ب) ثانياً، ينبغي أن تسفر جولة الدوحة عن إجراء تحسينات في القواعد المتعددة الأطراف التي تعالج مظاهر عدم التماثل القائمة وتزيلها وتزيد النظام التجاري المتعدد الأطراف عدالةً وإنصافاً. وإن تخفيض الإعانات الزراعية المشوِّهة للتجارة تخفيضاً كبيراً وصولاً إلى إزالتها هو إجراء لا بد منه من أجل إتاحة المجال للمنافسة الشريفة على قدم المساواة في مجال التجارة الزراعية. وإن تحديد وتيرة انفتاح الأسواق وتسلسله تحديداً مناسباً،

فضـــلاً عن الإصلاح المؤسساتي واللوائحي، هما أيضاً إجراءان هامان، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات، إلى جانب وضع السياسات الإطارية وتقديم الدعم لبناء القدرة المحلية على التوريد؛

(ج) ثالـــثاً، إن الـــبعد الإنمائي ينطوي على درجة وافية وكافية من الاستقلالية السياساتية من أجل الإدارة الاقتصادية التي تتيح للبلدان إدارة وتنظيم سياساتها الاقتصادية المحلية بشكل فعال في ضوء التنمية الوطنية وأهـــداف السياســـة العامة، ضمن الإطار المتعدد الأطراف للحقوق والواجبات في ظل منظمة التجارة العالمية. ويـــترجم هذا إلى تدابير من قبيل زيادة الطابع العملي للمعاملة الخاصة والتفاضلية والمعاملة بالمثل أقل من معاملة كاملة؛ والحفاظ على حصائل التعريفات؛ والنهوض بالصناعات الناشئة المحلية وعدم الرجوع عن التصنيع؛ والحفاظ عـــلى الأفضـــليات التجارية القديمة العهد؛ وصون الأمن الغذائي، وضمان سبل كسب العيش، والتنمية الريفية؛ والعمل على استخدام السياسات والتدابير الرامية إلى تشجيع إنتاج قطاع السلع الأساسية، والتنويع، والقدرة على المنافســـة؛ وإتاحـــة الفرص للجميع للاستفادة من خدمات البنى التحتية؛ وإتاحة إمكانية الحصول على العقاقير الأساسية؛ والمسائل المتصلة بالتنفيذ؛ وهواجس الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛

(د) رابعـــاً، يُطلب إلى المجتمع الدولي أن يتضامن من أجل تنمية البلدان النامية كيما تقوم بالتكيف وتغطـــي تكاليف التنفيذ، مع بناء هياكلها الأساسية المتصلة بالتجارة والإمداد ببناء القدرات اللازمة لاستغلال الفرص التجارية. وفي هذا السياق، فإن برنامج تقديم المعونة مقابل التجارة هو عنصر جوهري من العناصر المكَمِّلة لتحرير التجارة في النظام التجاري. فإذا ما وفر معونة إضافية، بإمكانه أن يؤدي دوراً هاماً – إلى جانب تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد متوازنة وسياسات محلية سليمة – في مساعدة البلدان النامية على تحقيق مكاسب مستديمة من التجارة؛

(هـ) خامســـاً، مـــن الأهمية ضمان الترابط والمواءمة الإيجابية بين اتفاقات التجارة الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفيما يتعلق بالمد الإقليمي المتواصل، فإن إحراز تقدم وطيد في جولة الدوحة واختتامها بنجاح هو أفضل ضمان أمام التآكل المتواصل للنظام المتعدد الأطراف. وعلى وجه التحديد، فإن اتفاقات التجارة الإقليمـــية لمنظمة التجارة العالمية، التي يجري التفاوض عليها في مفاوضات الدوحة، يلزمها توضيح وتحسين بغية زيادة الامتثال ومراعاة الجوانب الإنمائية لهذه الاتفاقات مراعاة أفضل.

٧٩- إن انضمام جميع دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية هو أمر جوهري من أجل مشروعية النظام التجاري وحســـن إدارتـــه. فانضمام ٢٩ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية هو بالتالي أولوية هيكلية. غير أن التجربة قد أظهرت أنه قد طُلب إلى البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تتعهد بالتزامات قوية نسبياً بتحرير تجارتها والتزامات صارمة بإجراء إصلاحات، بما في ذلك التزامات الإطار الموسَّـــع لمـــنظمة الـــتجارة العالمـــية. ومن الأهمية بمكان ضمان شروط انضمام منصفة وعادلة، بما يتناسب مع الاحتـــياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلد الساعي إلى لانضمام، وضمان توفير قدر متزايد من الدعم في جميع مراحل مفاوضات الانضمام.

٨٠- ومن الاتجاهات الجديرة بالملاحظة في النظام التجاري الدولي أنه، مع تناقص التعريفات الجمركية نتيجة للمفاوضـــات التجارية الثمان المتعددة الأطراف، ازدادت الأهمية النسبية للحواجز غير التعريفية، سواء بوصفها

أدوات حماية أو من أجل وضع لوائح ناظمة للتجارة. كما تغيرت طبيعة أكثر الحواجز غير التعريفية تطبيقاً. فقد تزايدت التدابير الرامية إلى حماية المستهلكين المحليين، بينما تناقصت التدابير الرامية إلى حماية المنتجين المحليين. وفي كثير من البلدان المتقدمة، باتت سياسة وضع اللوائح التنظيمية تركز على حماية البيئة وعلى الصحة العامة والسلامة، وكثيراً ما تشمل فيما يتعلق بالسوق المحلية معايير أعلى من المعايير الدولية القائمة حالياً. هذه اللوائح لا تخالف قواعد منظمة التجارة العالمية مباشرة، إلا أنها تتيح مجالات للتجاوزات الحمائية، كما تترتب عليها تكاليف امتثال أعلى مما يمكن أن تكون في خلاف ذلك.

٢- تكاثر اتفاقات التكامل الإقليمي

٨١- من السمات الأخرى الجديرة بالملاحظة للنظام التجاري الدولي انتشار مبادرات التكامل الإقليمي في جميع أنحاء العالم، لا سيما اتفاقات التجارة الإقليمية. فإن عدد ما هو موضع التنفيذ حالياً من هذه الاتفاقات، سواء فيما بين بلدان الجنوب أو فيما بين بلدان الشمال أو بين بلدان الشمال والجنوب، يتوقع أن يزداد إلى ٤٠٠ بحلول عام ٢٠١٠ ويبلغ حالياً حجم التجارة بين الأطراف في اتفاقات التجارة الإقليمية نحو ٤٥ في المائة من التجارة العالمية. ونظراً للعدد الآخذ في النمو، فإن عدد الأعضاء في اتفاقات التجارة الإقليمية ونطاق التغطية التجارية لهذه الاتفاقات، وما تترتب عليه من آثار في النظام التجاري الدولي، ستكون عوامل ذات شأن. ويلزم إيلاء اهتمام خاص لنطاق هذه الاتفاقات وما لها من أثر إنمائي في البلدان النامية، وبخاصة النزعة إلى تعميق إجراءات تحرير التجارة، والتزامات الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية، واتباع نهج داخلي الرؤية يعمل على إعاقة التجارة مع أطراف ثالثة وعلى تقويض أركان النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨٢- إن التعاون الإقليمي، عندما يدار إدارة صحيحة، يمكن أن يتيح سبيلاً آخر لحماية أضعف المشاركين من قوى السوق غير المقيَّدة ومن الصدمات التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها. ولا يمكن أن يتوقع من عملية تحرير التجارة الإقليمية أن تسفر بمفردها عن مكاسب إنمائية كبيرة، لكن بإمكانها أن تدعم اتباع نهوج ابتكارية بتوسيع نطاق التعاون ليشمل انتهاج سياسات مشتركة أو منسق بينها جيداً في المجال النقدي والمالي، والتنمية الصناعية، والهياكل الأساسية والعمالة. وإن التعاون الفعال على هذه الجبهات لا يمكن له فقط النهوض بنمو ناتج البلدان النامية وزيادة طاقاتها الإنتاجية التجارية، بل بإمكانه أيضاً تقوية تأثيرها على الإدارة الاقتصادية العالمية.

٨٣- إن الارتباط الوثيق بين الأقلمة والتصنيع في أوروبا الغربية وشرق آسيا كثيراً ما يستشهد به كجزء من مسار إنمائي حميد. ويُعَد الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن مثالاً ممتازاً على التعاون الإقليمي ينبغي لأقاليم أخرى أن تحتذيه. فهو يقدم عبراً معينة من حيث بناء المؤسسات ووضع نهوج سياساتية مشتركة يمكن الاستفادة منها في التعاون الرسمي فيما بين البلدان النامية. ومن الجهة الأخرى، فإن تجربة التكامل الإقليمي في شرق آسيا، التي حدثت دون تعاون سياساتي متفق عليه رسمياً، تقدم درساً عن النمو والتغير الهيكلي على الصعيد الإقليمي، قد يكون مفيداً في تحديد القوى الدافعة الحقيقية وراء الحركيات الاقتصادية.

ثالثاً – المسائل التجارية والإنمائية الأساسية في البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة

٨٤- إن خطى العولمة المشروحة أعلاه وحجمها ونطاقها الذين لم يسبق لهم مثيل لم يسفروا فقط عن واقع جديد، بل عملوا أيضاً على شحذ بعض المسائل التجارية والإنمائية الأساسية ومنحوها طابعاً إلحاحياً وأولوها تركيزاً جديداً. فتيسير عملية إدماج البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إدماجاً كمياً ونوعياً في النظام التجاري الدولي يتطلب تحديد هذه المسائل التجارية والإنمائية الأساسية، وتقدير ما يترتب عليها في السنوات القادمة من آثار في التنمية، ووضع السياسات والتدابير ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي. وسيحدد هذا الفصل عدداً من هذه المسائل، بما فيها تجارة الجنوب الجديد والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، وأمن الطاقة، وحركة اليد العاملة وتَنَقُّلها، والخدمات، والسلع الأساسية، والبيئة وتغير المناخ، والتكنولوجيا والابتكار.

ألف – ظهور "الجنوب الجديد"

٨٥- ما زالت التجارة بين الشمال والجنوب هامة، حيث يوفر الشمال للبلدان النامية الأسواق والمصادر الرئيسية للواردات والاستثمار والتكنولوجيا. وبعكس ذلك، ما برح الجنوب يصبح حالياً مصدراً ووجهة تسويقية رئيسيين للشمال، ما ينم عن ترابط متنامٍ. وعلاوة على ذلك، فمما له دلالته أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، كماً ونوعاً على السواء، قد ظهرت من محيط التجارة العالمية لأن تصبح جانباً أكثر مركزيةً وحراكاً. ومن صميم هذا التغيير التحويلي صعود الجنوب الجديد – وهو سلالة جديدة من البلدان الآخذة في النمو حِراكياً في ميداني التجارة والاستثمار، بحافظات مالية واسعة النطاق ومؤسسات تجارية عالمية. وبات للعولمة وجه جنوبي كذلك. وما برح ثمة تنوع ملحوظ في مجموعات السلع التصديرية – الاستيرادية، وتحسن في معدلات التبادل التجاري، بما في ذلك من خلال زيادة أوجه التكامل والتجارة. وتضاعفت تجارة السلع والبضائع فيما بين بلدان الجنوب ثلاثة أضعاف، من ٥٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥؛ وأدى ذلك إلى زيادة ما للتجارة فيما بين بلدان الجنوب من نصيب في الصادرات العالمية من السلع والبضائع إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، ما شكل ٤٦ في المائة من تجارة تلك البلدان في السلع والبضائع. وشكل قطاع المصنوعات جزءاً كبيراً من التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بما نسبته ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٥، لكن السلع الأساسية آخذة في أن تصبح هي المهيمنة، وبدأت تجارة الخدمات في الازدهار.

٨٦- والتجارة داخل كل إقليم هي ركيزة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، لكن التجارة فيما بين الأقاليم قد بدأت تزدهر، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٠. والتجارة فيما بين بلدان الجنوب داخل إقليم آسيا تستأثر بنسبة ٨٠ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الجنوب بإقليم آسيا، لكن حدثت طفرة في تجارة آسيا مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كان محركها، إلى حد كبير، طلب آسيا على الطاقة والغذاء والمواد الخام الصناعية، وصادراتها من المصنوعات إلى أقاليم نامية أخرى. وتعد الصين المحرك الرئيسي لتوسع التجارة فيما بين بلدان الجنوب (بلغ مجموع تجارة السلع والبضائع بين الصين وأفريقيا ٥٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦)، إلا أن الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وبلدان جنوب شرق آسيا هي أيضاً محركة محتملة للتجارة الإقليمية وفيما بين الأقاليم.

٨٧- إن مـــا يترتب على هذه الظاهرة من آثار لدى البلدان المحركة أنفسها وبلدان نامية أخرى وبقية بلدان العالم هي متشعبة وآخذة في الظهور. فحالة الصعود التي يشهدها الجنوب الجديد، وقدرة هذه البلدان وما تواجهه من تحديات مستمرة هي أمور تتطلب تقديراً واقعياً ورصداً منهجياً، كيما يتواصل النمو ويسهم بدوره في تكرار نجاحات إضافية في تلك البلدان وبقية بلدان الجنوب. وأفضل طريقة لضمان ذلك هي الاقتداء بالجنوب الجديد في أفضل الممارسات التجارية التي يتبعها، بما في ذلك في دعم الطاقة الإنتاجية، والأخذ بالقيمة المضافة، وبناء الهياكل الأساسية وإقامة روابط فيما بينها، ونقل التكنولوجيات المناسبة. وإن التكيف المؤسساتي والابتكار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي هي أمور مطلوبة من أجل فعالية استغلال الإمكانات الإنمائية للجنوب وتحقيقها.

٨٨- وقـــد بـــدأت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تكتسب كتلة حرجة خاصة بها. وسيلزمها عناية مستمرة لاتخـــاذ تدابـــير مناسبة لتحرير التجارة والاستثمار وتيسيرهما ولإبرام اتفاقات بشأن الهياكل الأساسية، ووضع ترتيبات بشأن التمويل، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية واللوائحية، ووضع آليات استشارية. وعلاوة عـــلى ذلـــك، بإمكان الشمال أن ينهض بدور مساند، بطرق منها إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية، ووضع قواعد منشأ تراكمية في التجارة فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء سلاسل إنتاج وتجارة فيما بينها. وقد سبق للمؤسسات التجارية للشمال أن أسهمت في سلاسل القيم والإمداد الإقليمية والأقاليمية، وليس من شك في أن ذلك سيعطى دفعة إضافية. وبإمكان برامج تقديم المعونة مقابل التجارة أن تستهدف دعم التجارة فـــيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أثر مضاعف. ومن شأن النهوض بالقوة التجارية لبلدان الجنوب فرادى ومجتمعة، وزيادة طاقتها الإنتاجية ونمو طلبها، أن يعود بالنفع على البلدان كافة.

٨٩- إن تـــرويج التجارة فيما بين بلدان الجنوب ما زال هدفاً منشوداً نظراً لما يتيحه للبلدان النامية المنخفضة الدخل من فرص سوقية واستثمارية. وإن الرصد والبحث والتحليل منهجياً فيما يتعلق بالتدفقات التجارية فيما بـــين بلدان الجنوب هي أمور جوهرية بغية تحديد الدروس والممارسات الفضلى التي بإمكانها أن تسهم في تكرار التجارب الإنمائية الإيجابية ومواصلة تنمية هذه التجارة. وإحدى الطرق التي يمكن بها للأونكتاد أن يساعد بلدان الجنوب على التعامل فيما بينها هي بالبحث والتحليل واستحداث شبكة معلومات تجارية فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزها. وإن مواصلة الأونكتاد تخديم اتفاقية النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وجولتها الثالثة من المفاوضات ووضع ما يتمخض عنه ذلك من نتائج موضع التنفيذ ما زالا يشكلان عنصرين مركزيين من عناصر عمل الأونكتاد في ميدان التجاري فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، فإن ما يقدمه الأونكتاد من دعـــم للـــتطوير المؤسساتي المتصل بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية والخدمات والمصنوعات وتوســـيع نطـــاق الـــتعاون الاقتصادي هو من الأمور التي يلزم تعزيزها تلبية للحاجة الناشئة لإجراء إصلاحات مؤسساتية.

٩٠- ومـــن السمات الرئيسية للجنوب الجديد ظهور البلدان النامية كمصادر لا يستهان بها للاستثمار. فإن تدفقـــات الاســـتثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان النامية إلى خارجها قد ازدادت، بالقيمة المطلقة، من متوسط سنوي قدره ٦٥ مليار دولار في عقد التسعينات من القرن الماضي إلى ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. ونسبة كبيرة من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر تعود إلى عدد قليل من بلدان المنشأ، لكن شركات من عدد متزايد من البلدان ترى أن ثمة حاجة لاستكشاف فرص الاستثمار في الخارج للدفاع عن وضعها التنافسي أو بنائه.

وإن قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات النامية والانتقالية قد قدرت بمبلغ ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٠٥، أي بما نسبته ١٣ في المائة من المجموع العالمي. ومنذ وقت قريب يعود إلى عام ١٩٩٠، لم يُبَلِّغ عن وجود أرصدة استثمار أجنبي مباشر صادرة تتجاوز ٥ مليارات دولار سوى ستة اقتصادات نامية وانتقالية؛ وبحلول عام ٢٠٠٥، تعدى هذه العتبة ٢٥ اقتصاداً نامياً وانتقالياً.

٩١- وقد أسفر ذلك عن ظهور الشركات عبر الوطنية لدى البلدان النامية. فالشركات عبر الوطنية لدى الجنوب تستثمر في البلدان النامية أكثر، تناسبياً، مما تستثمره نظيراتها لدى البلدان المتقدمة. وبإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد البلدان النامية المضيفة بعدد من الطرق، من بينها الإضافة إلى الموارد المالية والطاقة الإنتاجية، ودعم النشاط التصديري، وإيجاد الوظائف، ونقل التكنولوجيا. وهذا يساعد على مواصلة ازدهار الاقتصادات النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية أن يسفر عن تحقيق مكاسب أكبر نسبياً حيثما تختلف مواطن القوة التنافسية لهذه الشركات وحيثما تختلف دوافعها واستراتيجياتها عنها لدى الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة. فهي تستثمر، مثلاً، في مجالات يرجَّح أن تكون جديدة وغير مطروقة من قبل، وهي تستخدم عادة تكنولوجيا موحدة وغير مسجلة، كما أن الهوة التكنولوجية بين الشركات المحلية وفروعها هي أضيق من الهوة القائمة مع أفرع أنشأتها شركات عبر وطنية تابعة لبلدان متقدمة. هذا كله يبشر بالخير من أجل التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب وتجنب العثرات.

باء – أمن الطاقة

٩٢- إن الطاقة هي أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية، وبخاصة في سياق زيادة العولمة والنمو التجاري وثورة التكنولوجيا الرقمية. غير أن إمكانية الحصول على الطاقة تتفاوت تفاوتاً شديداً بين البلدان والأقاليم. فعلى سبيل المثال، يفتقر ملياران من سكان البلدان النامية إلى الكهرباء، ويلزم إخراجهم من حالة الفقر هذه في مجال الطاقة. وإن طلب البلدان النامية على الطاقة واستغلالها إياها آخذان في النمو أُسّياً نظراً للنمو السكاني والمتطلبات الاقتصادية لبناء الهياكل الأساسية، ومن بينها النقل والطاقة الإنتاجية في الزراعة والصناعات التحويلية، والقدرة على المنافسة تجارياً. وستستأثر البلدان النامية بحلول عام ٢٠٣٠ بقرابة نصف مجموع الطلب على الطاقة. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن تلبية الطلب العالمي ستتطلب استثماراً تراكمياً في الهياكل الأساسية للإمداد بالطاقة بما يزيد عن ٢٠ تريليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٣٠، مع توجيه ما لا يقل عن نصف هذا المبلغ إلى البلدان النامية.

٩٣- ونظراً للزيادات السريعة في الاستهلاك العالمي والاضطرابات الجغرافية - السياسية، شهدت السنوات القليلة الماضية تقلبات واسعة في أسعار النفط، بلغت مبلغاً قياسي الارتفاع في صيف عام ٢٠٠٦ قدره ٧٠ دولار للبرميل الواحد. وأحد الآثار الواضحة المترتبة على ذلك هو ارتفاع فواتير استيراد النفط. كما كان لذلك وقع أشد في البلدان النامية المتوسطة الدخل المستوردة للنفط، حيث أفضى التصنيع إلى زيادة الاعتماد على واردات النفط.

٩٤- وفيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط، فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هو الاستثمار في الفوائض استثماراً حصيفاً لضمان دخلٍ لأجيال المستقبل وضمان ألا يتسبب تدفق الإيرادات في ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية أو إضعاف القدرة التنافسية أو الاعتماد المفرط على قطاع واحد دون غيره. ويلزم زيادة المشاركة المحلية في الأنشطة الأولية والنهائية. والأثر في البلدان المستوردة للنفط يتمثل عادة في زيادة استيعاب إيرادات التصدير من خلال ارتفاع فواتير الاستيراد وارتفاع تكاليف النقل ومعدلات التضخم، وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي والقدرة على التنافس تجارياً والموارد المخصصة لبرامج مكافحة الفقر. ويلزم للبلدان النامية المستوردة للنفط، وبخاصة أقل البلدان نمواً، أن تعتمد تدابير تقلل من آثار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قصوى من خلال وضع ترتيبات مناسبة، ويلزم أن يدعمها شركاؤها الإنمائيون من خلال آليات تمويل مناسبة لتحقيق الاستقرار المالي والتمويل التعويضي.

٩٥- إن تنويع مصادر الطاقة باستغلال مصادر طاقة متجددة هو إجراء يتوجب اتخاذه على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وإن إدراك هذا الأمر قد دفع مسألتي أمن الطاقة وإعادة توازن المصادر المختلطة للطاقة لتحتلا ترتيباً عالياً في برامج عمل السياسات التجارية والإنمائية للبلدان كافة وقطاع الشركات. فعلى الصعيد العالمي، لا بد من إيجاد حلول إبداعية من خلال البحث والاستحداث وإقامة ائتلافات لمستخدمي الطاقة ومنتجيها من أجل كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. وإن الأخذ باطِّراد بمعايير كفاءة الطاقة سيؤثر في أساليب الإنتاج والتجهيز في مجال السلع التجارية والخدمات، ما سيؤثر بدوره في قدرة البلدان النامية على المنافسة تجارياً وفي طاقاتها الإنتاجية. ويلزم إيجاد مصادر مختلطة للطاقة تتصف بالاستدامة وتكون هي الأنسب لحالة كل بلد من البلدان، كما يلزم إيجاد حوافظ استثمار في قطاع الطاقة تكون استراتيجية ومفضية إلى التنمية.

٩٦- والوقود الأحيائي بأنواعه هو من بين المنتجات الناجمة عن السعي إلى إيجاد نموذج اقتصادي جديد قائم على انخفاض الانبعاثات الكربونية. وقد شهد قطاع الوقود الأحيائي تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي. وضماناً لأن يسفر إنتاج الوقود الأحيائي واستخدامه عن نتائج بيئية وإنمائية إيجابية، يتعين على الحكومات أن تضع استراتيجيات مناسبة بشأن مسائل من قبيل ما إذا كان ما ينتج من الوقود الأحيائي مخصصاً للنقل أو مخصصاً عموماً للاستعاضة عن مصادر أخرى للطاقة، والاحتياجات من الأراضي، وماهية التكنولوجيا التحويلية المرغوبة. كما يتعين تقدير الآثار الاقتصادية والبيئية، وما إذا كان الوقود الأحيائي بأنواعه متوائماً مع الهياكل الأساسية القائمة حالياً لإيصال الوقود واستخدامه، فضلاً عن تقدير الأوجه المتنافسة لاستخدام الكتلة الحيوية. وإن إجراء تقديرات قطرية (على غرار ما أجراه الأونكتاد في غواتيمالا ومشروع تنمية مزرعة جاتروفا في غانا) سيساعد البلدان على الانخراط بشكل أفضل في الوقود الأحيائي وسيساعدها على وضع الأطر المحلية المطلوبة. وكيما يسهم الوقود الأحيائي إسهاماً رئيسياً في التنمية، من الأهمية الإقرار بما للجنوب من ميزة نسبية في هذا المجال، وإشراك الجنوب في وضع المعايير.

جيم - التنقل والتنمية: إدماج اليد العاملة وتكاملها

٩٧- ثمة فرص متزايدة وغير مسبوقة لإدماج اليد العاملة وتكاملها وإتاحة الإمكانية لها للحركة والتَنَقُّل في سياق العولمة المدفوعة بالتجارة والاستثمار. وهذا يعزى إلى عوامل عديدة، من بينها أوجه التكامل الآخذة في

التـــنامي بين البلدان المتقدمة والنامية فيما يتعلق بالجوانب السكانية والقوى العاملة (مثلاً، شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة مقابل سكان شابين في البلدان النامية، ونقص المهارات في البلدان المتقدمة ووجود فوائض منها في البلدان النامية على جميع مستويات المهارات في القطاعات الأساسية)؛ والابتكارات في مجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح إمكانية الحصول بيسر في أي مكان من العالم على يد عاملة قادرة على المنافسة من حيث الكلفة والجودة (كالتعاقد الخارجي على الخدمات التجارية)؛ ونمو قطاعات جديدة كثيفة اليد العاملة كالتمريض والخدمات المترلية والصحية؛ وفوارق الإنتاجية والأجور بين البلدان المتقدمة والنامية.

٩٨- ومع عوامل الشد والدفع هذه وما يتأتى من الهجرة من منافع بديهية وما يترتب عليها من تكاليف أكيدة بالنســـبة للبلدان الموفِدة والبلدان المستقبلة، يتمثل التحدي المطروح في ضمان أن تعود هذه الهجرة على الجميع بالـــربح لا الخسارة نتيجة لتحرير حركة الناس وتنقلهم. ومن بين المنافع الاجتماعية - الاقتصادية التي تجنيها من ذلك البلدان الموفِدة ما يتدفق إليها من تحويلات ونقد أجنبي؛ وعودة العمال المهرة، التي قد تزيد الرصيد الرأسمالي مـــن القوى البشَرية المحلية، فضلاً عن نقل المهارات وإقامة روابط مع الشبكات الأجنبية (عودة ذوي الكفاءات وحركـــتهم داخل البلد). وإن المبالغ التي يتم تحويلها إلى تلك البلدان قد حظيت باهتمام كبير من جانب البلدان الموفِدة، نظراً لاعتبار هذه المبالغ مصدراً مستقراً من مصادر التمويل الإنمائي.

٩٩- ويلزم زيادة التوعية، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بالتكاليف والمنافع الفعلية للإدماج في سوق اليد العاملة، إلى جانب إقامة حوار متواصل بين العمال والمؤسسات التجارية العالمية. ويشمل هذا إجراء تحليل، عـــلى كامل نطاق الاقتصاد، للاحتياجات القطاعية من اليد العاملة، المحلية والأجنبية على السواء، وعلى الأجلين القصير والمتوسط، بغية تحديد تشكيلة السياسات الأمثل فيما يتعلق بالهجرة. ومن المؤكد أن التعاون الدولي على وضع سياسة لإدارة شؤون الهجرة إدارة أفضل سيكون أمراً مفيداً، بما في ذلك وضع قواعد ولوائح ناظمة للعمالة والـــيد العاملـــة، والتأشيرات، وتنمية الموارد البشرية، وسياسات التكيف الهيكلي، وشبكات الأمان الاجتماعي. ويمكـــن توجيه السياسات نحو إدارة حركات تنقل المهاجرين إدارة أفضل من خلال تنظيم دخول العمال المؤقتين بدلاً من حظره تماماً، ما يؤدي إلى هجرة غير مشروعة وما يرافقها من مشاكل. وإن تَمَخُّض مفاوضات الدوحة بشأن الأسلوب ٤ عن نتيجة مجدية من شأنه أن يوفر سبيلاً هاماً لتيسير انتقال الأشخاص انتقالاً شرعياً ومؤقتاً إلى خدمات الإمداد.

١٠٠- وإحـــدى طـــرق تهدئـــة الرأي العام في البلدان المستقبلة وضمان منافع متبادلة للبلدان الموفِدة والبلدان المســـتقبلة على السواء هي ضمان البقاء لفترة مؤقتة. وقد يشمل ذلك إجراءات كفرض ضرائب على أصحاب العمل، أو الطلب إليهم تقديم سندات ضمان عن كل مهاجرٍ موظف لديهم، أو حوافز موجهة نحو أهداف محددة لحمل المهاجرين على العودة إلى أوطانهم عند انتهاء العقد، من بينها إعادة تمويل مساهماتهم في الضمان الاجتماعي والمرتبات التقاعدية. ويلزم للبلدان الموفِدة أن تستغـــل إلى أقصى حد منافع التحويلات وعودة المهاجرين منها؛ وأن تساعد العمال المهاجرين العائدين على إعادة الاندماج وتنشِّطَ الاستثمارات؛ وأن تُرسِيَ الهياكل الأساسية والحوافـــز المناســـبة؛ وأن تستثمر في إرساء قاعدة رأسمالية بشرية للتقليل مما قد يترتب على حركة العمال ذوي المهارات العالية من آثار سلبية.

١٠١- إن الأونكتاد، إلى جانب غيره من المنظمات الدولية في الفريق العامل المعني بالهجرة، سينهض بدوره بتوضيح المسائل الواقعة عند نقطة الالتقاء بين التجارة والهجرة والعولمة من أجل التنمية بغية تجهيز واضعي السياسات في كل مكان بأدوات أفضل وحشد الرأي العام تأييداً لتفهم أفضل للتوازن الحقيقي للمنافع المتأتية من إدماج سوق اليد العاملة. ويعتقد الأونتكاد بمقولة إن من المجدي للبلدان التي تنشأ منها حركات اليد العاملة والبلدان التي تتوجه إليها تلك الحركات، وللاقتصاد العالمي ككل، أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تحقيق هذا الإدماج بروح مستنيرة وتعاونية، وبشكل عملي وواقعي ورؤية استراتيجية عالمية؛ ودون تحامل سياسي أو ثقافي.

دال – الخدمات: الحدود التجارية والإنمائية الجديدة

١٠٢- تسهم الخدمات في النمو والتنمية الاقتصاديين من خلال إيجاد اقتصاد تنافسي، وتوفير وظائف جديدة، وزيادة إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وتنشيط التجارة. وتوفر قطاعات الخدمات العمود الفقري لاقتصاد متكاملٍ وفعالٍ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتحسين اقتصاد الخدمات يحسِّن الأداء في تجارة السلع والبضائع، حيث إن زيادة تطور وتوافر خدمات المنتجين يزيد من قدرة صادرات السلع الأولية والمصنوعة على المنافسة دولياً. وقطاع الخدمات غير الرسمي هو أيضاً جانب هام من اقتصاد الخدمات في البلدان النامية. ومع العولمة، ازدادت زيادة هائلة إمكانات البلدان النامية في توسيع اقتصاداتها وتنويعها من خلال زيادة تطوير الخدمات والتجارة فيها. وتستأثر الخدمات اليوم بما يزيد عن ٧٠ في المائة من العمالة في البلدان المتقدمة وحوالي ٣٥ في المائة في البلدان النامية. وتضاعفت التجارة العالمية في الخدمات ثلاثة أضعاف تقريباً لتبلغ ٢,٤ تريليون دولار، بينما تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أربعة أضعاف لتبلغ حوالي ١٠ تريليونات دولار إثر عولمة إنتاج السلع والخدمات. ومن المسلَّم به على نطاقٍ واسعٍ أن بإمكان زيادة تجارة الخدمات أو تولِّد مكاسب إنمائية لا يمكن تحقيقها بالتركيز الضيق على صادرات السلع الأولية والسلع المصنوعة وحدها.

١٠٣- إن أداء البلدان النامية في تجارة الخدمات في السنوات الأخيرة ما برح استثنائياً. فمنذ عام ١٩٩٠، نمت صادرات الخدمات من البلدان النامية بمتوسط معدل سنوي قدره ٨ في المائة مقارنة بـ ٦ في المائة لدى البلدان المتقدمة. وعليه، فإن نصيبها من الصادرات العالمية من الخدمات قد صعد إلى ٢٤ في المائة. غير أن تجارة الخدمات لدى البلدان النامية لا يهيمن عليها حالياً سوى عددٍ قليلٍ من تلك البلدان. فتستأثر بلدان آسيا بنسبة ٧٥ في المائة من مجموع تجارة الخدمات لدى البلدان النامية. وتستأثر أفريقيا من جهة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجهة الأخرى بنسبتي ١٠ في المائة و١٥ في المائة على التوالي. وتستأثر البلدان النامية الـ ١٥ الأولى المصدرة للخدمات بنسبة ٨٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية من الخدمات. وثمة عدد متزايد من البلدان نجح في تصدير خدمات من قبيل السياحة والنقل والتشييد والخدمات السمعية – البصرية والحاسوبية والمعلوماتية والإعلامية، والخدمات التجارية والمهنية، وبخاصة بواسطة الأسلوب ١ والأسلوب ٤. والتجارة في الخدمات فيما بين بلدان الجنوب آخذة في الاتساع أيضاً، وتؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية دوراً هاماً داخل هذا القطاع.

١٠٤- غير أن كثيراً من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً، لم تحقِّق بعد كامل إمكانات تنمية قطاع الخدمات وتجارة الخدمات لديها. وما زالت أقل البلدان نمواً مهمشة من التدفقات الدولية للخدمات، حيث لا يتجاوز نصيبها في صادرات الخدمات العالمية ٠,٨ في المائة. كما أن معظم الخدمات في القطاع غير الرسمي غير قابلة للتداول ، ما يقلِّل من إمكانية الاستفادة من العولمة المدفوعة بالتجارة. وإن إدماج

تلك البلدان إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات وتجارتها وضمان أن تجنيَ مكاسب إنمائية هما أمران ما زالا يطرحان تحدياً إنمائياً كبيراً. وتتيح جولة الدوحة للمفاوضات بشأن الخدمات سبيلاً هاماً لتحرير تجارة الخدمات على نحوٍ مؤاتٍ للتنمية ومن منظور البلدان النامية، تحديداً من خلال الالتزامات "ذات الفائدة" في قطاعات وأساليب ذات أهمية تصديرية بالنسبة إليها.

١٠٥- وفي الوقت ذاته، إذا ما أُريدَ لتحرير الخدمات أن يسفرَ عن حصائل مؤاتية للتنمية، فإن تحديد وتيرة الإصلاح والتحرير وتسلسلهما تحديداً صحيحاً هو أمر حاسم الأهمية. وإن وضع أُطُرٍ لوائحية ومؤسساتية ناجعة وسليمة هو شرط أساسي لانفتاح أسواق الخدمات، لا سيما الخدمات الجوهرية التي تكون إمكانية الوصول إليها متاحة للجميع أمراً حيوياً. وما زالت النُظُم اللوائحية في البلدان النامية في مرحلة ناشئة، ما يطرح تحديات أمام واضعي السياسات. من هنا حاجة اللجان إلى حيِّز سياساتي يتيح لها اجتياز مرحلة التجريب والتَعَلُّم من الأخطاء، التي تمكنها من تحديد السياسة الفضلى في ضوء احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الخاصة.

هاء – السلع الأساسية: الإبقاء على الاتجاه النموي الجديد

١٠٦- تعتمد غالبية البلدان النامية على قطاع السلع الأساسية بوصفه أكبر مصادر الإيراد والعمالة للسكان والمصدر الرئيسي للتمويل الخارجي (النقد الأجنبي) اللازم للتنمية. وثمة نحو ٩٤ بلداً نامياً ما زال يستمد ما يزيد عن ٥٠ في المائة من حصائل صادراته من السلع الأولية. وإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع السلع الأساسية مشاكل متصلة بأداء النظام التجاري الدولي. وثمة اختلالات متواصلة بين العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية العالمية ما برحت تُعزى، بدرجات متفاوتة حسب السلع الأساسية، جزئياً إلى دعمٍ محليٍ وإعانات صادرات في بلدان صناعية معينة، ما يعمل على تشويه مجرى المبادلات التجارية. وهذا لا يعمل فقط على إزاحة بلدان نامية مصدِّرة من الأسواق العالمية، بل يقلِّل أيضاً الأسعار العالمية (كسعر القطن مثلاً). وما برح ثمة عامل آخر هو فرض ضغوطٍ على البلدان المنخفضة الدخل المنتجة للسلع الأساسية لحملها على زيادة أحجام الصادرات، بل وحتى أمام تناقص الأسعار العالمية، بغية توسيع مستوى حصائل القطع الأجنبي أو الإبقاء عليه، والحفاظ بذلك على القدرة على خدمة الديون وعلى الاستيراد.

١٠٧- ما برحت تحدث منذ عام ٢٠٠٢ "طفرة في السلع الأساسية"، حيث شهدت الأسعار الدولية للسلع الأساسية اتجاهاً تصاعدياً قوياً بعد هبوطها الحاد من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢. وجاء ارتفاع الأسعار نتيجة للطفرة في أسعار المعادن والفلزَّات، التي ازدادت بنسبة ١٩١ في المائة، وأسعار النفط الخام، التي ارتفعت بنسبة ١٤٠ في المائة. وإن متوسط الزيادتين في أسعار المواد الخام الزراعية والمشروبات الاستوائية، كمجموعتين، قد بلغ نسبتي ٥٨ في المائة و٤٥ في المائة على التوالي. ومن بين العوامل المشتركة المسؤولة عن الزيادات في الأسعار النمو الشديد في طلب البلدان النامية على الواردات نظراً لخطى التصنيع السريعة، وبخاصة في الصين، ولكن أيضاً في الهند وبلدان نامية أخرى آخذة في الظهور؛ والزيادة في إنتاج الوقود الأحيائي بأنواعه؛ وقيود العرض والتوريد الآخذة في الظهور في بعض أسواق السلع الأساسية. وعلى الرغم مما شهدته الآونة الأخيرة من اتجاهات تصاعدية، فإن الزيادات في أسعار السلع الأساسية لم تكن في بعض الحالات كبيرة بما يكفي لتعويض ما حدث في الماضي من انخفاضات شديدة. وإن أسعار السلع الأساسية غير الوقودية، بالقيمة الحالية لدولار الولايات المتحدة، ما زالت أدنى مما كانت في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. وعند نهاية عام ٢٠٠٥، ظلت أسعار السلع الأساسية، بالقيم

الحقيقية، أدنى بحوالي ٣٠ في المائة من متوسطها في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية المنخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأساسية ما زالت تواجه صعوبات في الإبقاء على أنصبتها في الأسواق الدولية.

١٠٨- وعلى الرغم من ذلك، ومع فرص تحسن الأسعار واستقرار نمو الطلب لفترة لا بأس بها من الزمن، لعلَّها تدوم طيلة عشر سنوات، فإن البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ربما تتمكن من توليد ما يكفي من التمويل للاستثمار في برامجها الإنمائية وبرامجها الرامية إلى التقليل من الفقر. هذا النجاح في إرساء التنمية على قاعدة إنتاج السلع الأساسية والتجارة سوف يتوقف على البيئة الدولية من جهة وعلى قدرة تلك البلدان على القيام، فرادى أو مجتمعة، بإجراء التغييرات المؤسساتية اللازمة.

١٠٩- إن تسخير الطفرة الراهنة في أسعار السلع الأساسية لأغراض التنمية هو مسألة ملحة لدى البلدان النامية والمجتمع الدولي. وهو يتطلب استثماراً كبيراً في الهياكل الأساسية وبناء القدرات المتصلة بالعرض. وبإمكان مبادرة تقديم المعونة مقابل التجارة أن تؤدِّيَ دوراً حاسماً في دعم عملية إجراء تحسينات في القدرة التنافسية لدى قطاعات السلع الأساسية التقليدية، والتنويع الرأسي والأفقي في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، والتخفيف مما تُحدثه "صدمات" السلع الأساسية من أثر قصير الأجل على الصعيد الوطني، وذلك بطرقٍ منها تمويل برامج شبكات الأمان لدى صغار المنتجين والمفتقرين منهم إلى الموارد والمتضررين بشدة من عدم استقرار أسواق السلع الأساسية.

١١٠- ومن الأهمية الحيوية أيضاً معالجة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية معالجة عاجلة ووافية على الصعيد المتعدد الأطراف. وإن المؤتمر المعني بالمبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية، وهو أول تظاهرة تحضيرية للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، عُقدَ في برازيليا في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، قد استجاب لهذا المطلب الملح بإعادة إطلاق جدول أعمال السلع الأساسية من منظور التقليل من الفقر ومنظورٍ إنمائي. والمبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية وحصيلتها تشكل أساس برنامج عملٍ لاستراتيجية شراكة عالمية بشأن السلع الأساسية.

واو - البيئة وتغير المناخ والتنمية: التحديات المقبلة

١١١- إن أية محاولة لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر يجب أن تُراعى فيها البيئة الطبيعية، حيث إن الفقراء هم الأكثر اعتماداً على البيئة الطبيعية من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء والصحة والرزق والمأوى. وعليه، تُعدُّ البيئة مرفقاً عاماً عالمياً هاماً وحلقة الوصل بين البيئة من جهة والتجارة والتنمية من الجهة والأخرى ومقوماً مركزياً من مقومات عملية العولمة. ويوجد على وجه الخصوص إقرار عام بأن زيادة التدفقات التجارية الناجمة عن العولمة يجب أن يرافقها عنصرا الاستدامة البيئية والتقليل من الفقر كيما تحقق تنمية مستدامة حقاً. ويعتبر الأثر البيئي عاملاً متزايد الأهمية من عوامل الإنتاج له وقع مباشر على تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة والفرص السانحة في التجارة الدولية.

١١٢- إن الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في سياق العولمة تُفضي إلى اتساق سياساتي وبيئة تمكينية جوهرية من أجل استجابة البلدان النامية استجابة فعالة وفاعلة لتحديات وفرص تغير المناخ، والتنوع الأحيائي،

والمتطلبات البيئية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وزيادة الكفاءة المادية، وتخفيض الكثافة التلوثية للإنتاج من أجل التصدير، والاستفادة من الفرص التصديرية في منتجات مفضلة بيئياً، وتجنب الاستيراد الضمني لسلعٍ قديمة/مستعملة/ محظورة إلى البلدان النامية.

١١٣- وتغير المناخ عامل حاسم الأهمية من عوامل العولمة يطرح حالياً أحد أكبر المخاطر التي تهدد التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛ وما برح يخلِّف آثاراً مباشرة وغير مباشرة بالغةً ولا يمكن إزالتها، تهدِّد بعكس اتجاه عقودٍ من الجهود الإنمائية. وأن الانبعاثات المتزايدة من غازات دفيئة كثاني أكسيد الكربون والميثان آخذة في إحداث تغيرات في نُظُم المناخ العالمي، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالبلدان النامية ومن تكاليف اقتصادية لا يستهان بها في حال عدم اتخاذ إجراءات علاجية. وإن آثار تغير المناخ غير منصفة. فأفقر البلدان هي أشدها وأولها تأثراً، في حين أنها لا تسبب سوى نسبة ضئيلة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. والقطاعات الحاسمة الأهمية لكسب الفقراء موارد معيشتهم في البلدان النامية، كقطاعات الزراعة وصيادة الأسماك والصناعة والطاقة والنقل، هي شديدة الحساسية لتغير المناخ. وإن الأخذ بتدابير للتصدي لتغير المناخ من خلال سوق الكربون الآخذة في الظهور وبروتوكول كيوتو هو أمر تترتب عليه آثار في التجارة والتنمية، حيث إنه يؤثر في قطاعات اقتصادية كالنقل واستغلال الطاقة وتوليد الكهرباء والزراعة والحراجة.

١١٤- وثمة مشكلة مستمرة متصلة بالبيئة، تترتب عليها آثار مباشرة في التجارة والتنمية، وهي تتعلق بالمتطلبات الجديدة في مجال السلامة البيئية والصحية والغذائية بشأن إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق الصادرات الرئيسية. وما برحت هذه المتطلبات الجديدة تتزايد صرامةً وتواتراً وتعقيداً وترابطاً. ويطرح هذا الأمر تحديات خطيرة، لكنه يتيح أيضاً فرصاً للقدرة التنافسية للصادرات، فضلاً عن أساليب للإنتاج والاستهلاك المستدامين على الصعيد الوطني. وهناك أيضاً اتجاه صوب خصخصة كثير من هذه المتطلبات الجديدة، مع ما يتصل بذلك من إقامة تحالف ضمني بين المتطلبات الإلزامية والطوعية التي يحددها القطاع الخاص. وتتولى الحكومات تحديد خصائص المنتجاتٍ وتحديد عمليات الإنتاج وأساليبه المتصلة بالمنتجات، ثم يتولى القطاع الخاص متابعة ذلك بفرض عمليات وأساليب إنتاجٍ محددةٍ غير متصلة بالمنتجات بغية استيفاء خصائص المنتجات. ويعتقد على نطاق واسعٍ أن المعايير الخاصة تندرج خارج إطار ضوابط منظمة التجارة العالمية، وتطرح بالتالي تحديات من حيث المبررات والشفافية والتمييز والمعادلة.

١١٥- والشروط الجديدة التي وضعها القطاع الخاص بشأن سلاسل الإمداد تتجه إلى تهميش صغار البلدان والمنتجين. وهذا يتناقض مع الاستراتيجيات الإنمائية المؤاتية للفقراء ويُقصي أكثر الفئات احتياجاً إلى الفرص التجارية، لا سيما صغار المزارعين. وعلى الجانب الإيجابي، فإن طلب المستهلكين المتزايد على منتجات مفضلة بيئياً يتيح فرصاً جديدة لمن يمكنهم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة من حيث الطاقة وأكثر ملاءمة للبيئة من المنتجين والبلدان – ومن يمكنهم إبلاغ المستهلكين بهذا الأمر بقدر أكبر من الفعالية. ومن الأمثلة على ذلك التوسع السريع في أسواق الزراعة العضوية، حيث تجاوزت معدلات النمو العالمي ١٢ في المائة في العقود القليلة الماضية، مقارنةً بنمو الأسواق الزراعية الإجمالي. وهناك بوجه عام اهتمام متزايد بالمنتجات والخدمات وأساليب الإنتاج المفضلة بيئياً، حيث إن هذه هي الأسواق الاستراتيجية في المستقبل. وما برحت التجارة الأحيائية تتصف بأهمية مماثلة، حيث توفر حافزاً لهذه السوق الناشئة. ويلزم للبلدان النامية أن تحدِّد وتستغل النوافذ السوقية والفرص المتاحة لها.

زاي – تسخير التكنولوجيا والابتكار لأغراض التجارة والتنافسية

١١٦- إن التكنولوجيات الجديدة هي عامل تمكيني أساسي للعولمة. وثمة سمتان بوجه خاص ظهرتا بوصفهما مسألتين ساخنتين في مجال التنمية. إحداهما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دوراً حاسماً في تجزئة سلسلة القيمة المضافة العالمية وفي تحويل أجزاء من الإنتاج إلى مواقع جغرافية مختلفة. وقد وُسِّعَ الآن نطاق هذه السمة لتشمل صناعة الخدمات وتَجاوَزَ النطاق المحلي إلى الأسواق الأدنى كلفة. وإن الشركات، باستخدامها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يصبح بإمكانها تبادل المعارف والمعلومات بواسطة الإنترنت من أي مكان في العالم، والاتصال في الوقت المناسب مع العملاء والمورِّدين، وتقديم خدماتها بكفاءة وسرعة. وما برحت البلدان النامية تزيد مشاركتها في تجارة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً. أما السمة الأخرى فهي أن نقل سلع التجارة الدولية بحراً بواسطة الحاويات بشكلٍ متزايد قد أفضى إلى إحراز تقدم تكنولوجي في معدات مناولة البضائع المشحونة، والتطبيق الواسع النطاق لنُظُم الإدارة القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وعمليات تنظيم النقل في الموانئ ومحطات الشحن الداخلية. وتَوقَّع عدد من البلدان النامية حدوث اتجاهات في خدمات النقل وتكنولوجياته وتكيَّفت هذه البلدان بسرعة مع المتطلبات الآخذة في التغير. غير أنه ما زالت ثمة مشاكل يتعيَّن إيجاد حلول لها في البلدان الكثيرة الضعيفة والمنخفضة الدخل، وبخاصة أقل البلدان نمواً وأقل البلدان نمواً غير الساحلية، حيث الهياكل الأساسية للنقل بحاجة ماسة إلى تحسين، وحيث لا يمكن إرساء خدمات وشبكات لوجستية أكثر تقدماً إلا بدعمٍ دولي.

رابعاً – تعزيز الطاقات الإنتاجية والتجارة والاستثمار: البيئة التمكينية

١١٧- إن الطاقات الإنتاجية والتجارة والاستثمار عناصر مترابطة ومتضافرة من عناصر البنية الاقتصادية الوطنية والدولية. وهناك قدر كبير من الأسباب التراكمية بينها. ويتجلى ذلك في أن أية بيئة تمكينية يتم إيجادها يلزم أن تعمل في الوقت ذاته على الصعيد العالمي من خلال سياسات تشجِّع على إيجاد بيئة منفتحة ومنصفة، وعلى الصعيد الوطني من خلال سياسات تشجِّع النمو والاستثمار وروح المقاولات، فضلاً عن التكنولوجيا والابتكار والعمالة. كما ينبغي للبيئة التمكينية أن تتيح فرصاً للتنمية الشاملة للجميع، توسِّع نطاق منافع النمو وكسب الدخل لتشمل الفئات السكانية الضعيفة والفقراء والنساء.

١١٨- وتتضمن الفروع التالية شرحاً للقضايا الأساسية في البيئة التمكينية، بدءاً بالمستوى العالمي والاقتصادي الكلي، ثم انتقالاً إلى المستوى الوطني والاقتصادي الجزئي.

ألف – الإطار العالمي والبيئة التمكينية

١١٩- إن السياسات التي تعزِّز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال استحداث نظامٍ ماليٍ دوليٍ مستقرٍ مفضٍ إلى النمو والتنمية ونظامٍ تجاريٍ دوليٍ منصف، على نحو ما جاء في الفصل الثاني، هي أمور مسلَّم بها بوصفها عوامل حاسمة الأهمية في إيجاد بيئة تمكينية من أجل تعزيز الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، فثمة عدد من القضايا السياساتية الجديدة على الصعيد الدولي ما برحت تحظى بالاهتمام المتزايد.

ومـــن بين هذه القضايا السياسات التي تعمل على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاتفاقات الاستثمارية الدولية، والمسائل المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن مبادرات من قبيل مبادرة تقديم المعونة مقابل التجارة.

١- التعاون الواعد فيما بين بلدان الجنوب

١٢٠- ثمـــة نـــافذة هامة من الفرص السانحة للبلدان النامية والمجتمع الدولي، فضلاً عن الأونكتاد، لدعم ظهور الجنوب الجديد في إطار الجهد الأوسع الرامي إلى مساعدة البلدان النامية على جني أقصى قدر من المنافع الإنمائية المتأتية من العولمة. وإن تقديم الدعم للسياسات الفعالة والمتساوقة، المنسقة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، يكفل إبقاء التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب على حراكهما ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية.

١٢١- وإن ظهـــورَ الجنوب الجديد وحراكَ التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب يتطلبان إجراء تغييرات مؤسســـاتية ولوائحية، وتكيُّفاً وابتكاراً في الحوار والتعاون الإنمائيين فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجـــنوب كذلك. ويلزم ترسيخ عملية تحرير التجارة فيما بين بلدان الجنوب والمضي قدماً فيها، بطرق من بينها ترشـــيد اتفاقـــات الـــتجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الشأن، فإن اختتام الجولة الثالثة (جولة ساو باولو) من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية اختتاماً ناجحاً هو تحد فريد يواجه الجنوب من حيث تعزيز الأداة العالمية للأفضليات التجارية فيما بين بلدان الجنوب. فاختتام هذه المفاوضات بنجاح، مع زيادة فرص الوصول إلى الأسواق زيادة كبيرة، سيمهد السبيل لزيادة التجارة فيما بين أقاليم البلدان النامية وداخل كلٍ من أقاليمها. كما يلزم الاستثمار في البحث والاستحداث والتطوير والتعاون التكنولوجي على الصعيد الإقليمي بغية إرساء الأساس العلمي والتكنولوجي للعلاقات الاقتصادية مستقبلاً. ومن الضروري الأخذ بمخططات تمويل التجارة والتنمية ووضع هذه المخططات موضع التنفيذ تلبيةً للاحتياجات الناشئة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقات الاستثمار الدولية

١٢٢- تواجه البلدان النامية اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل من حيث المحتوى والقدرة نتيجة لتزايد تنوُّع وتعقُّد عالم اتفاقات الاستثمار الدولية والخطر المتزايد المتمثل في تداخُل الالتزامات المترتبة على المعاهدات. ويوجد حالياً ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ معاهدة استثمار ثنائية، و٧٠٠ ٢ معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي، و٢٤٠ اتفاقاً من اتفاقـــات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وهذه تشمل عدداً متزايداً من الاتفاقـــات المعقودة بين الجنوب والجنوب، وهو ما يعكس الوضع الناشئ لبعض البلدان النامية بوصفها مصادر للاســـتثمار الخـــارج. وهـــناك، بالإضـــافة إلى ذلك، الصكوك المتعددة الأطراف التي تتناول جوانب محددة من الاستثمارات (مثل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والمركـــز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار) واتفاقات منظمات التكامل الإقليمي التي تشمل أيضاً قواعد تتعلق بالاســـتثمار (مـــثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

١٢٣- ونتيجة لذلك، أخذت القضايا المتصلة باتّساق السياسات العامة تتجه أكثر فأكثر نحو مكان الصدارة في تناول قضايا السياسة العامة، كما في حالة مواءمة شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية لبلد ما مع قوانينه المحلية وسياسات تنميته الاقتصادية، والمواءمة بين مختلف اتفاقات الاستثمار الدولية. ويكون خطر عدم الاتساق شديداً بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر إلى الخبرة والقوة التفاوضية في مجال وضع قواعد الاستثمار. وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في كيفية الموازنة بين حقوق ومصالح المستثمرين الأجانب، من جهة، وحقوق ومصالح البلدان المضيفة، من جهة ثانية، حسبما ينعكس في العدد المتزايد لما يُعرض على هيئات التحكيم الدولي من منازعات بين المستثمرين والدول تستند إلى معاهدات استثمار. ومن المسائل المتصلة بذلك مسألة ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى مسؤوليات الشركات في هذا الصدد. فهذه مسائل رئيسية في أي عملية تفاوض على اتفاق استثمار دولي، كما أنها تدخل في صلب النقاش الدائر حول وضع قواعد الاستثمار الدولي مستقبلاً. وأخيراً، يظل إيجاد طرائق جديدة لزيادة تعزيز البُعد الانمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية يمثّل مسألة حاسمة.

١٢٤- وسيلزم تناول هذه المسائل لدى مناقشة إمكانيات العمل مستقبلاً من أجل ضمان أن تكون علاقات الاستثمار الدولي بين البلدان منظمة بطريقة أكثر اتساقاً وشفافية وقابلية للتنبؤ بها.

٣- حقوق الملكية الفكرية

١٢٥- تحاول السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية أن تقيم توازناً بين مصالح الملكية الخاصة والمصالح التي تندرج في مجال الملكية العامة. والمشهد الحالي الخاص بالبلدان النامية هو مشهد معقّد بصفة خاصة، حيث تسعى هذه البلدان إلى تحديد التوازن الأمثل على ضوء أهدافها الإنمائية، بينما تقوم بلدان عديدة، في الوقت نفسه، بالتفاوض حول اتفاقات دولية تتضمن أحكاماً تتعلق بالملكية الفكرية تقيِّد في أحيان كثيرة حرية تحرُّكها على صعيد السياسة العامة. كما تسعى هذه البلدان إلى الامتثال لهذه الاتفاقات الدولية. ومن الضروري أن تفهم البلدان المتقدمة والنامية على السواء ما يترتب على هذا المشهد من آثار فهماً أفضل، وأن تكون قادرة على أن تستخدم على نحو استراتيجي جوانب المرونة المتاحة لها بموجب اتفاقات دولية مثل اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك على ضوء أهدافها الإنمائية.

١٢٦- وينبغي أن تكون البلدان النامية الغنية بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية قادرة على الاستفادة من هذا المورد، ولا سيما من خلال معالجة الهواجس المتصلة بقيام أطراف ثالثة باستغلال هذه المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية استغلالاً غير متناسب وترويجها بموجب براءات دون موافقة أصحابها الأصليين ودون أن يتم، على نحو منصف، تقاسم الفوائد الناشئة عن ذلك.

١٢٧- وينبغي للتعاون الدولي من أجل إدارة المعرفة بوصفها منفعة عامة عالمية أن يتصدى لعدد من التحديات. إذ ينبغي للمجتمع الدولي، أولاً، أن يفكِّر في تصميم نظام "أمثل" للملكية الفكرية يدعم البحث وتوليد المعارف، فضلاً عن استخدامها ونشرها. ثانياً، ينبغي لهذا النظام أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة التي قد تكون تكلفة وصولها إلى نظام البراءات باهظة جداً. وأخيراً، ينبغي تعزيز التعاون المالي أو التقني من أجل سد الفجوة في التعليم والبحث في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية. وتتسم مسألة نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف بأهمية قصوى بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

٤- المعونة من أجل التجارة والتنمية

١٢٨- إن بناء القدرة الإنتاجية يمس تقريباً جميع مجالات سياسة التنمية وبالتالي فإنه يتطلب الأخذ بنهج متعدد الأوجه إزاء المساعدة الإنمائية. وتمثِّل المعونة من أجل التجارة طريقة هامة لتحقيق انطلاقة سريعة لعملية التنمية من خلال خلق حلقة إيجابية تجمع بين التجارة وبناء القدرات الإنتاجية المحلية وبالتالي النمو الاقتصادي والعمالة والحد من الفقر في البلدان النامية. وهذا يتطلب استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداماً أكثر فعالية لدعم التدابير الاستباقية في مجالات مثل الهياكل الأساسية المادية، والنُظم المالية الوطنية، وتنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، والإمداديات (اللوجستيات) التجارية. وهذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي لم يستفد عدد منها بعد من فوائد الأحكام القائمة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي والتي لا تستطيع أن تستفيد من منح مثل هذه الامتيازات دون وجود تدابير لدعم بناء القدرات الإنتاجية. بيد أنه على الرغم من القبول الذي حظي به مفهوم المعونة من أجل التجارة، فإن هذا المفهوم لم يوضع بعد موضع التنفيذ. ومن الأمور المُلِحّة أن يتم دعم هذه الآلية بموارد كبيرة تكون إضافية إلى المعونة الإنمائية وقابلة للتنبؤ بها وغير مُنشئة للديون.

باء - السياسات الوطنية الرامية إلى تشجيع تهيئة بيئة تمكينية

١٢٩- ينبغي أن تكون السياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتعبئة الموارد مرنة بما فيه الكفاية للتصدي لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من التحديات الإنمائية. وتعدُّد هذه التحديات يتطلب حتماً اعتماد "مزيج سياسات" مناسب أو "مجموعة متنوعة من السياسات" مكيَّفة مع الحالة المحددة لكل بلد بدلاً من الأخذ بنهج وحيد "ملائم لجميع الحالات". ثم إن "حيِّز التحرك المتاح على صعيد السياسة العامة" ينبغي أن يتيح للبلدان حرية تصميم السياسات التي تتوافق مع أولويات تنميتها الوطنية. إلا أن هناك بعض المواضيع المشتركة التي سيتعين على جميع البلدان معالجتها.

(أ) السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للنمو والتي تُنشئ حلقة إيجابية تجمع بين الاستثمار والنمو والتنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون السياسات التجارية والصناعية متكاملة من أجل تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي في تسويق منتجات متزايدة التعقيد. ولا ينبغي النظر إلى التكامل التجاري كغاية بحد ذاته بل كوسيلة للارتقاء بالمستوى التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة المحلية بالاستناد إلى شبكة مُحكمة من الروابط المحلية الأمامية والخلفية؛

(ب) التغيير الهيكلي والتنويع. لقد سلّمت معظم حكومات البلدان النامية منذ أمد بعيد بالحاجة إلى التغيير الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها؛

(ج) الدولة الفعالة والممكِّنة. تدل تجارب البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وغيرها من الاقتصادات النامية الناجحة على أن الدولة الفعالة والممكِّنة هي شرط لا غنى عنه لصياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. وهذا يتطلب وجود دولة إنمائية قوية ومستقرة سياسياً يتوفر لديها جهاز خدمة مدنية يتألف من موظفين ماهرين ومتعلِّمين قادرين على تحديد وتنفيذ استراتيجية للتنمية الوطنية تُدمَج فيها السياسات التجارية والاستثمارية الضرورية وتُعزِّز التطوير التكنولوجي وتبني الهياكل الأساسية الضرورية.

١٣٠- وتركِّـز الفـروع التالية على السياسات الداعمة للاستثمار ولبيئة الأعمال التجارية، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والابتكار.

١- النزعة العملية في السياسة التجارية والصناعية

١٣١- ثمة قدر كبير من الخلاف في الجدل الدائر حول الأساس المنطقي الاقتصادي الذي تستند إليه السياسات التجارية والصناعية الاستباقية فضلاً عن مدى قابليتها للاستمرار. ويتصل بعض هذا الجدل بالتشكيك في مدى فعالية مثل هذه السياسات التي كثيراً ما كانت تُعتبر في الماضي من الاستراتيجيات الفاشلة "المتطلِّعة إلى الداخل" والقائمة على إحلال الواردات في ظل تدخُّلات حكومية مفتوحة وانحياز قوي نحو الحمائية. كما أن هذا الجدل يتصل بالآثار السلبية التي يمكن أن تُخلِّفها هذه السياسات على عملية توزيع الموارد بكفاءة. إلا أن التجربة التاريخية للِّحاق بالركب الاقتصادي في البلدان المصنِّعة والبلدان الحديثة العهد بالتصنيع تدل على أن التركيز الحصري على كفاءة التوزيع يعني عدم إيلاء سوى قدر ضئيل جداً من الاهتمام لحفز القوى الدينامية للأسواق التي يقوم عليها التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي. وكما جاء في دراسة أعدّها البنك الدولي مؤخراً، فإن "النمو يتطلب أكثر من مجرد استخدام الموارد بكفاءة". وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان النامية حيث يتطلب النمو الاقتصادي استثماراً دينامياً وتغييرات سريعة في هيكل الإنتاج ومحتواه التكنولوجي.

١٣٢- والواقع أنه لا ينبغي فهم السياسات التجارية والصناعية الاستباقية باعتبارها آليات دفاع حمائية "متطلِّعة إلى الداخل" تهدف إلى دعم الصناعات التي يكون فيها الإنتاج والعمالة مهدَّدَيْن من جراء نقص الطلب أو بسبب وجود منافسين أجانب نجحوا في الارتقاء بمستوى منتجاتهم أو عملياتهم الإنتاجية. بل إن دور سياسات الدعم الوطنية يتمثل في تعزيز الدور الرائد للمشاريع الخاصة الابتكارية وما يتصل بذلك من تكوين لرأس المال. وينبغي لهذه السياسات أن تساعد في حل المشاكل المتصلة بالمعلومات والتنسيق في إطار عملية تكوين رأس المال والارتقاء بمستوى الإنتاجية. كما ينبغي لها أن تكفل ترجمة تجربة الإنتاج التراكمية إلى مكاسب في الإنتاجية. وهذا الدعم للسياسة الصناعية ينبغي أن يُكمَّل بسياسة تجارية تهدف إلى تهيئة بيئة مفتوحة وإلى تعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي في تسويق منتجات متزايدة التعقيد.

١٣٣- ومن الدروس الأخرى المستفادة من التقييمات الحديثة لبرامج الإصلاح خلال فترة السنوات العشر إلى الخمس عشرة سنة الأخيرة درس مفاده أن الدعم المقدم للاستثمار الأجنبي، وللاستثمار المحلي بصفة خاصة، ينبغي أن يكون مقترناً بإطار قانوني وتنظيمي ملائم لتأمين تحقيق مكاسب في مجال التنمية. وفي هذا السياق، ثمة حاجة للنظر إلى الأمور من منظور عملي واستراتيجي من أجل إدماج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار استراتيجية إنمائية أوسع تكون موجّهة نحو التغيير الهيكلي والتكنولوجي.

٢- دور المؤسسات في الحكم الرشيد

١٣٤- ثمة توافق متزايد في الآراء على أن حُسن الإدارة والترتيبات المؤسسية هما من العوامل البالغة الأهمية المحدِّدة للتنمية الاقتصادية. ولكن هناك قدراً أقل بكثير من الاتفاق حول التحديد الدقيق للدور الذي ينبغي أن تؤديه

المؤسسات في سياق السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية وتحديد أنواع الترتيبات المؤسسية الأنسب لتحقيق هذه الأهداف.

١٣٥- وتدل الحكمة الاقتصادية التقليدية على أن الدور الرئيسي للمؤسسات يتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات من أجل خلق أسواق جديدة وزيادة كفاءة عمل الأسواق القائمة. وينبغي أن تكون السياسات الاقتصادية مدعومة بأنواع من المؤسسات ذات الانطباق العالمي، وبخاصة فيما يتعلق بمنح حقوق الملكية وحمايتها بما يتوافق مع "أفضل الممارسات العالمية" المنبثقة عن البنية المؤسسية الحالية في البلدان المتقدمة. ويشير مؤيِّدو هذا النهج إلى الأدلة التجريبية المستقاة من التحليلات الشاملة لعدة أقطار والتي تخلص عادة إلى وجود ترابط إيجابي بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي.

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية

١٣٦- إن النمو العالي نسبياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يدل على أن هذه البلدان قد واصلت انفتاحها على الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة بيئات جذابة لهذه الاستثمارات على نحو متزايد. وفي الوقت نفسه، أخذت البلدان تصبح أكثر وعياً بالحاجة إلى تكييف أطر سياساتها العامة من أجل ضمان تحقيق المزيد من المكاسب الإنمائية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ومع نشوء اقتصاد عالمي قائم على المعرفة إلى حد أبعد، أخذ بعض البلدان كذلك يسعى إلى إدماج سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً مع ربط هذه السياسات بمجالات هامة مثل التجارة والتعليم والعلم والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.

١٣٧- وقد أخذ بعض البلدان النامية يستخدم على نحو متزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج من أجل رفع مستوى القدرة التنافسية لمواردها وقدراتها المحلية بغية تيسير التغييرات الهيكلية في اقتصاداتها، مما يعزِّز ميزتها الدينامية النسبية. ومن الأمثلة على ذلك أن من شأن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي توجِّهه إلى الخارج شركة عبر وطنية تابعة لبلد من البلدان النامية أن يؤمِّن اكتساب المعارف الأجنبية والمزايا التنافسية التي يمكن بعد ذلك للشركة الأم ولبلد المنشأ استيعابها من خلال آليات مختلفة. واستراتيجية الاستثمار الجيدة هي تلك الاستراتيجية التي تسلِّم بالمخاطر والقيود المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل والخارج) وبحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلاً عن الاستثمار المحلي بل هو مكمِّل للجهود المحلية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

١٣٨- ويتمثل محور الاهتمام الجديد في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في تصميم استراتيجيات تهدف إلى ضمان أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأهداف الإنمائية. وهذا لن يحدث تلقائياً بل إنه يتطلب الأخذ بنهج متكامل ومتماسك. وتشتمل السياسات العامة الرئيسية على ما يلي: (١) بناء قطاع مشاريع محلي حيوي؛ و(٢) تناول عدد من المجالات السياساتية والمؤسسية من خلال الشروع، على سبيل المثال، في إنشاء إطار مؤسسي يشجِّع الاستثمارات والابتكار؛ و(٣) تحسين نوعية خدمات البنى التحتية الأساسية وموثوقيتها وقدرتها التنافسية من حيث الكلفة؛ و(٤) تعزيز القاعدة التي يستند إليها الاقتصاد من حيث التكنولوجيا وقدرات الموارد البشرية والمعارف؛ و(٥) دعم تدويل المشاريع المحلية، حيث إن الشركات القادرة على المنافسة على المستوى الدولي تكون عادة في

وضع أفضل يسمح لها باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ و(٦) المحافظة على أسواق تنافسية؛ و(٧) تحسين شفافية القوانين واللوائح التنظيمية وإمكانية التنبؤ بها وتأمين الاتساق في إنفاذها، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع تطبيق معايير أعلى للخدمة العامة والكفاءة في تنفيذ السياسات العامة؛ و(٨) خلق أوجه تآزر وتنسيق فعال بين المؤسسات التي تتولى المسؤولية عن صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وبخاصة في مجالات التجارة وتنمية المشاريع وتشجيع الاستثمار.

١٣٩- وإن التشديد على اتساق السياسات العامة قد يكون أحد أبرز الدروس المستفادة من تجارب تلك البلدان النامية التي أخذت تظهر الآن بوصفها حلقات أكثر أهمية في شبكات الشركات عبر الوطنية. ففي معظم هذه البلدان، تمثلت نقطة الانطلاق في وجود رؤية طويلة الأجل لكيفية دفع الاقتصاد قُدُماً في اتجاه أنشطة قائمة على المعرفة وذات قيمة مضافة أعلى. ومن الأمثلة على ذلك أن النجاح الذي حققته مؤخراً بعض الاقتصادات الآسيوية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال البحث والتطوير لم يأتِ صدفة: بل كان نتيجة لسياسات حكومية متماسكة ومحددة الأهداف - تطورت مع الوقت - بغية تعزيز الإطار الإجمالي للابتكارات وتدفقات المعارف إلى الداخل. وقد سعت هذه البلدان بنشاط، بشكل ما (وبدرجات متفاوتة)، إلى اجتذاب التكنولوجيا والدراية العملية والناس ورأس المال من الخارج. كما أنها قد استثمرت في الموارد البشرية استثماراً استراتيجياً، واقترن ذلك عادة بتركيز قوي على العلم والهندسة؛ واستثمرت أيضاً في تطوير الهياكل الأساسية لأغراض البحث والتطوير (مثل المجمّعات العلمية، ومختبرات البحث والتطوير العامة، والحاضنات)؛ واستخدمت متطلبات وحوافز الأداء كجزء من الاستراتيجية العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأنشطة المستهدَفة؛ ونفّذت على نحو استراتيجي سياسات لحماية حقوق الملكية الفكرية.

١٤٠- وأخيراً، أعطى مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني المعقود في هيليغندام دفعةً قويةً لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في البلدان النامية، مع توجيه دعوة إلى الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتطوير أفضل الممارسات من أجل بناء بيئة مؤسسية تُفضي إلى زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وعن طريق إشراك البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في حوار يهدف إلى بناء توافق دولي في الآراء ونشر أفضل الممارسات في هذا الصدد. وسوف يستجيب الأونكتاد لهذه الدعوة في السنوات القادمة، وسوف يساعد البلدان الأعضاء المهتمة بالأمر في تعزيز البُعد الإنمائي لأطرها الخاصة بسياسات الاستثمار وبناء القدرات المؤسسية اللازمة لزيادة الفوائد الإنمائية الناشئة عن الاستثمار المحلي والأجنبي.

٤- تدعيم المشاريع المحلية

١٤١- من أجل الاستفادة من اقتصاد عالمي مترابط وسائر على طريق العولمة على نحو متزايد، تحتاج البلدان النامية إلى وجود شركات قوية وقادرة على المنافسة تستطيع أن تدوّل عملياتها (بوسائل منها مثلاً اغتنام الفرص التصديرية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتنمية الروابط التجارية). ومن الضروري أن يكون هناك تركيز جديد من قِبَل كلّ من الحكومات والمجتمع الإنمائي الدولي على السياسات العامة التي تساعد في نمو القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية. وبالإضافة إلى السياسات الدولية المذكورة أعلاه، تشمل تدابير السياسة العامة الوطنية اللازمة ما يلي:

(أ) تشـــجيع تنمية المهارات والابتكار. يتطلب تدعيم القدرة التوريدية للمشاريع المحلية توفر مرافق هياكل أساسية جيدة (مثل المجمعات التكنولوجية) كما يتطلب تنمية مجموعة من المهارات، بما في ذلك المهارات التقنية في مجال عمليات الإنتاج والدراية الإدارية. ويتطلب النهوض بتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة توفّر تدريب متخصص من أجل تشكيل أنماط السلوك والمواقف الشخصية بغيـــة إعداد قادة الأعمال التجارية الجُدُد لعالم الغد؛

(ب) تحسين الوصول إلى التمويل، ونطاق وأسعار الخدمات المالية المتاحة على جميع المستويات (مثل الخدمات المصرفية والائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وللفقراء)؛

(ج) تعزيز مهنتي المحاسبة والتأمين. فالخدمات المهنية في مجالي المحاسبة والتأمين تشكّل جزءاً بالغ الأهمية مـــن الهـــياكل الأساســـية التي تيسّر الاستثمار وتدعم تنمية المشاريع. وخدمات التأمين تيسر الاستثمار وتحسّن اســـتمرارية الأعمال التجارية في أعقاب الكوارث، وهي عنصر أساسي من عناصر التجارة. وتؤدي الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً في كل من عمليات المحاسبة والإبلاغ المالية وغير المالية الخاصة بالشركات دوراً رئيسياً في تنمـــية مؤسسات الأعمال، فهي تسمح للمؤسسة بأن تقوم بكفاءة بتعبئة وتخصيص رؤوس الأموال الاستثمارية، المحلية منها والدولية. والبلدان النامية تحتاج إلى المساعدة في تطوير خدمات محاسبة وتأمين عالية النوعية من خلال تعزيز المؤسسات المهنية والتنظيمية؛

(د) تطويـــر روابط الأعمال التجارية والتكتلات الصناعية. تتمثل الاستراتيجيات الرئيسية في مجال تنمية المشاريع في تعزيز روابط الأعمال التجارية العالمية والتكتلات الصناعية. ويمثِّل بناء روابط الأعمال التجارية بين المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية طريقة فعالة للوصول إلى الأسواق الجديدة، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والمهارات الإدارية. أما مبادرات إنشاء التكتلات التي تشجع التعاون فيما بين شبكة من الشركات التي تعمل في الصناعات نفسها أو في صناعات متكاملة فتؤدي إلى إنشاء مجمع محلي من اليد العاملة الماهرة وتتيح لواضعي السياسات العامة التركيز على المجموعة الكاملة من القضايا التي تؤثر في قطاع محدد.

٥- الممارسات التنافسية

١٤٢- تؤدي سياسة المنافسة دوراً هاماً في تعزيز القدرة التنافسية، وبناء القدرة على تنظيم المشاريع القائمة على روح المـــبادرة، وتيسير الوصول إلى الأسواق ودخولها، وتعزيز الإنصاف في النظام التجاري الدولي، وضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مكاسب إنمائية. وتبعاً لذلك، فإن البيئة التمكينية الفعالة يجب أن تشمل كلا من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي للتصدي للممارسات المانعة للمنافسة عَبر الحدود. ومما يدعو إلى الأسف أن البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات تتعلق بالإنفاذ فيما يتصل بالتصدي للممارسات المانعة للمنافسة والتي تنطوي على عناصر دولية. وبالتالي فإن مساعدة البلدان الناميـــة فـــي تعزيز قدرتها على الإنفـــاذ يُعدّ أولويـــة من الأولويات.

١٤٣- وفي السنوات الأخيرة، وفي مواجهة عمليات الاندماج والكارتلات الكبرى المانعة للمنافسة، بحث بعض الـــبلدان النامية ما يترتب على هذه الاندماجات والكارتلات من آثار مانعة للمنافسة في أسواقها. وسعت هذه

البلدان إلى فرض عقوبات على الشركات المعنية ولكن دون أن تتمكن من إنفاذ أي أمر بالحظر. ويلزم تعزيز التعاون الدولي بشأن قوانين وسياسات المنافسة من أجل التصدي للممارسات المانعة للمنافسة التي تُلحق خسائر بالبلدان النامية.

٦- الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة

١٤٤- إن الإنجازات المحققة في مجالي النقل والاتصالات قد أتاحت، إلى حد بعيد، حدوث عمليات العولمة القائمة على التجارة. فقد أصبح جانبا التوزيع والجرد اللذان تنطوي عليهما عمليات الإنتاج والتوزيع العالمية مدمجين بالكامل اليوم في سلاسل التوريد الدولية. وفي سياق كهذا، ينبغي معالجة جميع العقبات المادية والتكنولوجية والرسمية التي تعترض المعاملات التجارية الفعالة من حيث الكلفة معالجة شاملة، حيث يجب أن تكون الاستثمارات في حلول "المعدات الأساسية" كالبنى التحتية لعمليات النقل والتخزين ومعداتها مدعومةً بما يقابلها من نظم التدبير والإدارة المبسّطة. ويعتبر تيسير التجارة عاملاً حاسماً بالنسبة لضمان الوفاء بشروط الكفاءة في مجال التجارة الدولية من قِبَل الإدارات المسؤولة عن مراقبة التجارة مثل إدارات الجمارك. ومن أجل عدم إعاقة القدرة التنافسية على المستوى الدولي، ينبغي أن تكون الأوساط التجارية والإدارات العامة في البلدان النامية متوائمة من الناحيتين المؤسسية والتكنولوجية مع نظيراتها في البلدان المجاورة وغيرها من البلدان التي هي شريكة تجارية لها.

١٤٥- ويقوم القطاع الخاص، على نحو متزايد، بتوفير الهياكل الأساسية والخدمات الداعمة للتجارة. وكثيراً ما يتم التعاقد مع شركات خاصة وطنية أو دولية لإدارة المرافئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية. ومع انسحاب القطاع الخاص من هذه العمليات، أصبحت هناك حاجة متزايدة لتعزيز القدرة على مراقبة وتنظيم هذه الصناعة. وتشكل إزالة الحواجز غير المادية من أجل تعزيز الاستخدام الكفؤ للهياكل الأساسية المادية القائمة في مجال النقل هدفاً رئيسياً ينبغي تحقيقه، خصوصاً عندما تكون موارد الاستثمار شحيحة. وفي حين أن تيسير التجارة والنقل قد لا يكون بحد ذاته شرطاً كافياً لتحقيق التغيير الهيكلي، إلا أنه يُعدُّ شرطاً ضرورياً لن يتحقق بدونه التحول نحو صناعات جديدة ولا النمو الاقتصادي القائم على الصادرات.

١٤٦- ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، يجب على الحكومات أن تولي أولوية عالية لقضايا النقل، وأن تُراجع وتنقح، عند الضرورة، الإطار القانوني والتنظيمي بغية إتاحة زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتنفيذ تدابير إصلاح تهدف إلى جعل مقدمي خدمات النقل أكثر استجابةً لطلبات المستخدمين، وتبسيط الإجراءات الإدارية، والعمل بنظام مؤشرات لقياس الأداء في مجال النقل، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز البرامج التدريبية في هذا القطاع. وفي وضع مثالي، يمكن لهذه التدابير أن تشكّل جزءاً من مجموعة مناسبة من التدابير تطبَّق على المستوى الوطني بل وحتى على المستوى دون الإقليمي من أجل الاستفادة الكاملة من الدور الذي يمكن لقطاع النقل أن يؤديه في تحقيق التكامل الإقليمي. وعلى المستوى الدولي، من المهم تنسيق السياسات والأُطر التنظيمية ومساعدة الحكومات في وضع تدابير السياسة العامة الضرورية من أجل ضمان خلق أو تعزيز قدرات توريد خدمات النقل ووضع التُجَّار في وضع تمكّنهم من الاستفادة على نحو فعال من فرص النقل المتاحة في أسواق نقل محرَّرة ومعولمة.

٧- التكنولوجيا والابتكار والمعرفة، والبيئة الممكِّنة

١٤٧- بدون إحراز تقدُّم تكنولوجي، تواجه عملية تراكم رأس المال تقلصاً في العوائد. فالتحسينات في تكنولوجيا الإنتاج تعوّض باستمرار عن تضاؤل عوائد تراكم رأس المال وتُفضي إلى تحسينات في إنتاجية العمل، سواء بصورة مباشرة نتيجة للتحسينات في التكنولوجيا، أو بصورة غير مباشرة نتيجة لتراكم رأس المال الإضافي الذي تتيحه هذه التحسينات.

١٤٨- وقد بات من الأمور الثابتة الآن أن القدرة على استيعاب ونشر وتوليد المعرفة تشكِّل عاملاً حاسماً بالنسبة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، ذلك لأن المعرفة تشكِّل الأساس للارتقاء بالمستوى التكنولوجي والابتكارات. وفي حين أن من المسلَّم به أن المعرفة هي منفعة عامة على المستوى الوطني، فقد أصبحت تشكِّل أيضاً منفعة عامة عالمية نظراً لنشرها عَبر الحدود وتوفر إمكانية الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، فإن المعرفة تشكِّل عاملاً حاسماً بالنسبة لتوفير منافع عامة أخرى مثل الوقاية من ظهور وانتشار الأمراض المعدية والتصدي لظاهرة تغيُّر المناخ.

١٤٩- ولذلك فإن التحدي المطروح يتمثل في تسخير المعرفة لأغراض التنمية مع تهيئة بيئة مواتية لإنتاج الأفكار والابتكارات تتيح نشر هذه المعارف واستخدامها من قِبَل الجهات الفاعلة المعنية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بعملية الإنتاج. وهذا ينطوي على ضرورة تضافر الجهود المحلية لتطوير المؤسسات والهياكل المؤسسية وأُطر السياسة العامة والأطر التنظيمية، فضلاً عن الجهود المبذولة على صعيد التعاون الدولي من أجل تيسير توليد واستخدام النُظُم الابتكارية لتقاسم المعارف والتعلُّم - أي لتحويل المعرفة إلى منفعة عامة عالمية.

٨- سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

١٥٠- إن البلدان التي استفادت أكبر استفادة من تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي تلك البلدان التي هيأت بيئة تمكينية سليمة تقوم على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك بيئة تجارية واستثمارية مواتية من حيث الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير صناعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشتمل السياسات الوطنية المواتية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على استراتيجيات موجهة لصالح الفقراء في مجال هذه التكنولوجيات، وعلى إطار قانوني وتنظيمي، وتنمية خدمات الحكومة الإلكترونية، وسياسات لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا التي يمكن الوصول إليها وذات النوعية العالية والميسورة الكلفة، إلى جانب المحتوى التكنولوجي ذي الصلة.

١٥١- وإن البلدان التي وضعت بالفعل سياسات وطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحتاج الآن إلى استعراض سير تنفيذ هذه السياسات ومدى تأثيرها على المستوى القطري، وإجراء تحليل للنجاحات والإخفاقات في تنفيذ خططها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإطار المؤسسي، من أجل القيام لاحقاً بتعديل وتنقيح خططها في مجال تطوير هذه التكنولوجيات. ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد استعراض خطط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على أساس منتظم وبالتنسيق مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ولذلك يوصَى بأن تحدِّد البلدان النامية، كجزء من خططها في مجال تكنولوجيات المعلومات

والاتصـــالات، الآليات اللازمة لاستعراض وتقييم ورصد السياسات بشكل مستمر. ويمكن للمؤشرات الأساسية التي حددها المجتمع الدولي، فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن تساعد في هذه العملية.

خامساً – تعزيز دور الأونكتاد وتأثيره وفعاليته

١٥٢- الأونكتاد جزء لا يتجزأ من النظام الإنمائي المتعدد الأطراف. وبالنظر إلى أن الأونكتاد هو صلة الوصل في مـــنظومة الأمـــم المـــتحدة فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، فإن فرادته تكمن في معالجة مسألة التنمية في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه الناشـــئة عن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية المتغيرين بسرعة. وقد دأب الأونكتاد، على مدى أكثر من أربعة عقـــود في خدمة التنمية، على معالجة شواغل جميع البلدان النامية، وسعى جاهداً إلى النهوض بمصالحها في إطار النظام الاقتصادي والتجاري الدولي. وفي سياق ترسُّخ الترابط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكذلك فيما بين هذه البلدان الأخيرة، سوف يتواصل هذا التوجه الفريد للمنظمة.

١٥٣- ويشكِّل تعزيز الفعالية المؤسسية للأونكتاد عملية مستمرة. ويتمثل الهدف الرئيسي في إبقاء المنظمة صالحةً بحيث يمكنها أن تقدم أقصى مساهمة ممكنة في النظام الإنمائي المتعدد الأطراف من خلال تعزيز التقدم الاقتصادي للبلدان النامية. ومنذ الأونكتاد الحادي عشر، تم تناول الجوانب المؤسسية لعمل الأونكتاد – وهي تشمل الركائز الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل، والعمل الحكومي الدولي، والتعاون التقني – وذلك في سياق عمليتين مختلفتين وإن كانتا متكاملتين.

١٥٤- ففي استعراض منتصف المدة الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، قدمت الدول الأعضاء توصيات بشأن الركائز الثلاث جميعها. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء فريق من الشخصيات البارزة في عام ٢٠٠٥ لإسداء المشورة بشأن تعزيز الدور الإنمائي للأونكتاد وتأثيره. وقد أقرَّ المجلس، في دورته التنفيذية الحادية والأربعين المعقـــودة في نيســـان/أبـــريل ٢٠٠٧، عدداً من توصيات الفريق التي بدأ تنفيذها. وقرَّر المجلس أيضاً أن يواصل مشاوراته بشأن تلك التوصيات التي ظهر بصددها تقارب في المفاهيم.

١٥٥- وفي الـــدورة نفســـها، قرر المجلس أن يكون أحد المواضيع الفرعية للأونكتاد الثاني عشر بعنوان "تدعيم الأونكتاد: "تعزيز دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية". وفي إدراج هذا الموضوع الفرعي على جدول أعمال المؤتمر دلالة واضحة على رغبة الدول الأعضاء في تعزيز مساهمة المنظمة في التنمية.

ألف – تحسين أساليب عمل الأونكتاد

١- البحث والتحليل

١٥٦- إن الأونكتاد هو في المقام الأول منظمة معرفة يدخل البحث والتحليل في صميم عملها. وسوف تشتمل زيـــادة تعزيز أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد على استراتيجية متعددة النقاط تهدف إلى بلورة توجهه على صعيد السياسة العامة، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما لعودة ظهور الجنوب من آثار على التنمية، والـــتعاون الاقتصادي الدولي، والقضايا البنيوية. وسيتم التشديد بدرجة أكبر على البُعد القطري، والقدرة على

الاســـتجابة بسرعة للقضايا الناشئة والجديدة، وتحسين التواصل. ولهذه الغاية، سيتمثل أحد الاعتبارات الهامة في تعبئة ما يكفي من الموارد لأغراض البحث والتحليل.

١٥٧- ويتمـــثل أحـــد أهـــم أهـــداف أنشطة البحث التي تضطلع بها منظمة حكومية دولية في تزويد واضعي السياســـات العامة بخيارات سياساتية سليمة وواقعية. ولهذه الغاية، سوف يظل النشاط البحثي للأونكتاد موجهاً نحو السياسات العامة وسيركز تركيزاً أقوى على إتاحة خيارات سياساتية ذات وجهة إنمائية بحق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك على القضايا البنيوية المؤثرة في التنمية. وبالإضافة إلى مواصلة معالجة القضايا المتوســـطة والطويلـــة الأجل، ينبغي أن يكون من الممكن خلال كل دورة أربع سنوات من دورات المؤتمر تحديد مجموعة من التوصيات الابتكارية والعملية في مجال السياسة العامة بشأن القضايا الجديدة والناشئة المنبثقة عن الجُهد البحثي الذي يضطلع به الأونكتاد.

١٥٨- وهـــناك الآن تلاقٍ واضح على رأي أعرب عنه الأونكتاد منذ أمد بعيد ومفاده أن التنمية ليست عملية خطـــية يمكن إخضاعها لمجموعة موحدة من "وصفات" السياسة العامة. ولأنه ليس هناك نهج واحد يصلح لمعالجة جميع الحالات، فإن الأمر يتطلب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام، في بحوث الأونكتاد، للحالة المحددة لمختلف البلدان بغية تعزيز الأثر الإنمائي للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد. ومن أجل زيادة مراعاة التجارب القطرية، سوف تشدد أنشـــطة البحث والتحليل، بدرجة أكبر، على دراسات الحالات القطرية وعمليات استعراض السياسات الخاصة بـــبلدان محـــددة. وفي هذه الحالة الأخيرة، يتوفر لدى الأونكتاد قدر كبير من الخبرة في مجال عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وينبغي توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مجالات أخرى مثل التجارة والسلع الأساسية.

١٥٩- ومن الطرق الأخرى التي يمكن بها للأونكتاد أن يزيد من تأثيره ما يتمثل في تنمية القدرة على الاستجابة بســـرعة للقضايا الناشئة بحيث تكون نتائج أعماله التحليلية وتوصياته في مجال السياسة العامة متاحة "في الوقت الحقـــيقي" للدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ومن شأن هذا أن يساعد الدول الأعضاء على التصـــدي بصورة أكثر فعالية لبعض التحديات مثل الاختلالات الاقتصادية العالمية، والأزمات المالية، والجوانب الـــتجارية والإنمائـــية لعمليات الإعمار والإنعاش بعد انتهاء النـــزاعات، والآثار الاقتصادية المترتبة على ظواهر كتفشي الأوبئة أو تغير المناخ.

١٦٠- وينـــبغي للأونكتاد، من أجل تعزيز أثر بحوثه، أن يحسن بدرجة كبيرة ما يضطلع به من أنشطة تواصل، وهـــو ما يتطلب تحديداً أفضل للجمهور المستهدف بعمله، وتحسين تنظيم علاقاته مع وسائط الإعلام واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً أفضل بغية نشر رسائله. وسوف يكون من المهم التواصل مع واضعي ومـــروجي السياسات العامة في جميع المناطق وعلى جميع المستويات، فضلاً عن التواصل مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وكيانات المجتمع المدني. ولهذه الغاية، سيتعين بذل جهود استباقية لتحديد شبكة واسعة من المتلقين. كما ينبغي للأونكتاد أن يعزز صلاته مع أوساط البحوث الإنمائية في البلدان النامية.

١٦١- ومن أجل زيادة تعزيز أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد، سيلزم توفير المزيد من الموارد لهذا الغرض. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي: (أ) ترسيخ الالتزام البحثي ضمن كل عنصر من عناصر البرامج ذات الصلة؛ و(ب) تكثيف التعاون بين مختلف الشُعب بشأن القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل قضايا أقل البلدان

نمـــواً والتعاون بين الجنوب والجنوب؛ و(ج) زيادة استخدام فرق العمل المشتركة بين الشُّعب، الأمر الذي يتيح تخصيص الموارد بصورة مؤقتة لتنفيذ مشاريع بحثية معينة ذات آجال زمنية محددة دون أن يؤثر ذلك على التوزيع الطويل الأجل للموارد؛ و(د) التعاون البحثي المكثف مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع شبكة مـــن كـــيانات البحوث في شتى أنحاء العالم؛ و(هـ) استخدام قدر متزايد من الموارد الخارجة عن الميزانية لأغراض البحث والتحليل، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجديدة والناشئة، مع إمكانية استخدام جزء من هذه الموارد لإنشاء شبكة من الخبراء المتخصصين المقيمين للعمل على معالجة القضايا الجديدة والناشئة على أساس عقود ذات آجال محـــددة. ويتمثل الهدف الطويل الأجل لهذه الخطوات في تعزيز وضع الأونكتاد كمركز بارز للبحوث وكمصدر رائد لتقديم الدعم السياساتي لصانعي القرار على المستويين الوطني والدولي.

٢- الآلية الحكومية الدولية

١٦٢- إن الآلـــية الحكومية الدولية للأونكتاد يجب أن تكون ذات منحى عملي بدرجة أكبر في رصده التغيرات البنيوية في مجالات كالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وفي إسهاماته العملية في طرح خـــيارات سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لعمل هذه الآلية في تزويد البلدان النامية، على نحو فعال، بخيارات سياساتية واقعية وذكية لتمكين هذه البلدان من الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتيحها عمليات العولمة والتكامل الاقتصادي، وللتصدي للمخاطر الناشئة عن هذه العمليات. وهذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تتمكن من المشاركة مشاركة معقولة في عملية العولمـــة ولكنها تعرضت لمخاطرها. ومن المهام ذات الصلة التي ينبغي الاضطلاع بها ما يتمثل في تقديم مقترحات بناءة بشأن كيفية تحقيق التطوير المنتظم للنظامين الاقتصادي والتجاري الدوليين بطريقة تكون داعمة للتنمية.

١٦٣- وتتمثل القيمة المضافة لمناقشة قضية ما في إطار محفل حكومي دولي في إمكانية التوصل إلى توافق حكومي دولي في الآراء يفضي إلى اتخاذ إجراءات حكومية دولية. وفي استعراض منتصف المدة الذي أُجري في عام ٢٠٠٦، أوصـــت الدول الأعضاء بأنه ينبغي للأونكتاد أن يحرص على أن تؤدي الاجتماعات الحكومية الدولية إلى نتائج موجهـــة نحو التنمية، بما في ذلك خيارات السياسة العامة (TD/B(S-XXIII)/5، الفقرة ١٣(ب)). وينبغي تنفيذ هذه التوصية الهامة تنفيذاً كاملاً، مع مراعاة التحولات البنيوية الأوسع المؤثرة في التنمية.

١٦٤- كما أن الركن الحكومي الدولي لعمل الأونكتاد يجب أن يكون أيضاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بركن البحث والتحليل. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لاستخدام التحليلات التي تجريها الأمانة استخداماً أكمل في عملية صياغة النتائج الموجهة نحو السياسات العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للآلية الحكومية الدولية أن تحدد المجالات التي يلزم فيها الاضطلاع ببحوث وتحليلات جديدة أو إضافية. كما ينبغي لها أن تناقش التحديات والفرص الناشئة بالاستناد إلى تحليلات تجريها الأمانة "في الزمن الحقيقي" بغية التوصل إلى استجابات سريعة على صعيد السياسة العامـــة. وهـــذا سوف يتطلب استخدام الآلية الحكومية الدولية، وبخاصة الدورات التنفيذية التي يعقدها المجلس، استخداماً ابتكارياً وهادفاً بدرجة أكبر.

١٦٥- وينـــبغي أن يكون لمجلس التجارة والتنمية جدول أعمال أوسع، كما ينبغي لـــه أن يؤدي دوراً أبرز في عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يدعم عمل الجمعية العامة

على نحو أكثر فعالية في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد بما فيها التجارة والتمويل والاستثمار، وكذلك في مجالات القضايا البنيوية والبلدان التي لها احتياجات إنمائية خاصة. وبصفة خاصة، ينبغي للمجلس أن يسعى على وجه التحديد إلى تقديم إسهامات متفق عليها في مداولات الجمعية العامة وقراراتها بشأن التجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال تقديم عناصر متفق عليها لتلك القرارات كي تنظر فيها الجمعية العامة.

١٦٦- ولكي يؤدي المجلس دوراً أبرز في عمل الجمعية العامة، ينبغي أن يكون الجدول الزمني لاجتماعاته منسقاً مع الجدول الزمني لاجتماعات الجمعية العامة. ولهذه الغاية، يمكن عقد جلسات الخبراء خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى آذار/مارس ويمكن عقد دورات اللجان في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه بحيث يمكن لنتائج عمل هذه الاجتماعات واللجان أن تسهم في المداولات التي يجريها المجلس في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ومن ثم في عمل الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر. ومن شأن هذا أن يتيح أيضاً مزيداً من الوقت للتحضير لاجتماعات الخبراء.

١٦٧- كما ينبغي للمجلس أن يؤدي دوراً كاملاً في المساهمة التي يقدمها الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية. كما ينبغي للمجلس، بالإضافة إلى إجراء استعراضه السنوي، أن يسعى إلى الاستفادة من أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد للإسهام في العمل الجاري الذي تقوم به الجمعية العامة في مجالات مثل الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة، وتمويل التنمية. كما ينبغي للمجلس أن يسهم في العمل في مجالات مثل التعاون بين الجنوب والجنوب، وتغير المناخ، والقضاء على الفقر.

١٦٨- وثمة حاجة لاستعراض ولايات اللجان الثلاث القائمة (المعنية بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع)؛ وقد تم بالفعل تقديم مقترحات لإنشاء لجنة جديدة. وقد تود الدول الأعضاء، لدى البت في هذه المسألة، أن تنظر في إمكانية إنشاء لجان لفترة أربع سنوات، بما يتوافق مع دورة مؤتمرات الأونكتاد، على ألاّ تغيب عن البال ضرورة التركيز الدائم على مجالات عمل الأونكتاد الرئيسية.

١٦٩- وهناك عدد من اجتماعات الخبراء التي تكللت بالنجاح بفضل الأهمية الأساسية للمواضيع التي تم تناولها ونوعية المناقشات التي جرت. ومن أجل تمكين هذه الاجتماعات من تحقيق إمكاناتها الكاملة بصورة منهجية من حيث إسهامها في صياغة السياسات العامة، سوف يكون من المهم زيادة التركيز على النتائج التي يمكن اتخاذ إجراءات بصددها، والاستفادة على نحوٍ أفضل من الإسهامات التحليلية بحيث يتسنى تناول المواضيع بمزيد من العمق، وتعزيز التفاعل فيما بين المشاركين. ومن القيود الرئيسية التي تحدّ من فعالية اجتماعات الخبراء المشكلة المستمرة المتمثلة في تمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية. ولم يتم حتى الآن إيجاد طريقة تمويل مستدامة كما لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية العادية لهذا الغرض. وقد كانت التبرعات للصندوق الاستئماني المنشأ لتمويل مشاركة الخبراء غير كافية لتلبية الاحتياجات. ويجب إيجاد حل دائم لهذه المشكلة لأن الإبقاء على الوضع الراهن كما هو دون إيجاد مثل هذا الحل لم يعد خياراً قابلاً للاستمرار إذا ما أريد لاجتماعات الخبراء أن تعمل بفعالية.

٣- التعاون التقني

١٧٠- إن المسألة الأهم التي ظهرت مؤخراً فيما يتعلق بالتعاون التقني تتمثل في مفهوم "أمم متحدة واحدة" (توحيد كيانات الأمم المتحدة)، وهو المفهوم الذي طرحته في عام ٢٠٠٤ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل تحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة في عمليات المساعدة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري. وفي عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة (في سياق متابعتها لقمة الألفية)، والفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعوات مماثلة لزيادة الاتساق على المستوى القطري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تطوعت ٨ بلدان للمشاركة على أساس تجريبي في عملية توحيد كيانات الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قدم الأمين العام للأمم المتحدة رده على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو التقرير الذي قُدّم إلى الجمعية العامة (A/61/836).

١٧١- ويواجه الأونكتاد حالياً عدداً من الصعوبات على المستوى القطري. فهو "وكالة غير مقيمة"، وهذا يعني أنه ليس له وجود قطري، وتعتبر المساعدة المقدمة فيما يتصل بالتجارة هامشية في تصميم خطط الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ كما أن الموارد الخارجة عن الميزانية الموفرة حالياً للأونكتاد هي موارد مُشتتة ولا يمكن التنبؤ بها فضلاً عن أنها مخصصة لأغراض محددة؛ والعمليات الأقاليمية والإقليمية التي يضطلع بها الأونكتاد لا تيسر المشاركة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يقوم على أساس قطري. ولذلك فسوف يكون من الضروري ضمان تنفيذ عملية توحيد كيانات الأمم المتحدة بطريقة تُسهّل ولا تصعّب قيام الأونكتاد بإبراز قضايا التجارة والتنمية على المستوى القطري.

١٧٢- ومن أجل تحقيق ذلك، سيتعين على الأونكتاد أن يعمل على نحوٍ وثيق مع منظمات أخرى لها أهداف مكملة لأهدافه. وفي أحدث اجتماع لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، اقترح الأونكتاد إنشاء مجموعة من "القطاعات التجارية والإنتاجية" يتمثل الغرض منها في تمكين المنظمات المعنية بالتجارة والتنمية والقضايا ذات الصلة من العمل معاً والقيام، في إطار عملية توحيد كيانات الأمم المتحدة، بزيادة تأثيرها على المستوى القطري. والمنظمات المشاركة حتى الآن هي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارية العالمية، إلا أنه سيكون من المهم أيضاً إشراك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز مكانة القطاعات التجارية والإنتاجية في مختلف البلدان، واقتراح "رُزم" برامج التعاون التقني التي يمكن أن توفرها تلك المجموعة، وضمان زيادة الاتساق العام لخطط التنمية القطرية.

١٧٣- وثمة محور تركيز رئيسي ثانٍ لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وهو محور يتمثل في مبادرة "المعونة من أجل التجارة". ويشتمل جدول أعمال "المعنونة من أجل التجارة" على تقديم المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات على صياغة سياسات تجارية يجري التحكم بها محلياً، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات التوريدية (بما في ذلك الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة) وتوفير المساعدة للتعويض عن تكاليف التكيف. ويمكن للأونكتاد أن يوفر خدمات التعاون التقني في كل مرحلة من مراحل العملية التجارية، بدءاً بمرحلة الاستثمار وتنمية المشاريع وتمويلها، مروراً بمرحلة العمليات الجمركية والنقل، وانتهاءً

بمرحلة الوصول إلى الأسواق ودخولها. وعلاوة على ذلك، فقد أوصت فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالمعونة من أجل التجارة بأن ينظر المانحون في توجيه أموال المعونة من أجل التجارة على أساس متعدد الأطراف حيثما يكون ذلك مناسباً. وينبغي للأونكتاد، بالتعاون مع منظمات أخرى، ولا سيما أعضاء مجموعة القطاعات التجارية والإنتاجية، أن يؤدي دوراً رائداً في هذا الصدد.

١٧٤- وتقوم هذه الأهداف على أساس افتراض مفاده أن جهود التعاون التقني التي يبذلها الأونكتاد يجب أن تكون منظمة ومتكاملة على نحوٍ أفضل بكثير. وينبغي زيادة الاستفادة من "رُزم" البرامج التي ينبغي أن تركز تركيزاً قوياً على عدد محدود من المجالات المواضيعية. وهذا لن يساعد في حل مشكلة تشتت هذه الجهود فحسب، بل إنه يساعد أيضاً في تحسين قدرة الأونكتاد على تحقيق تكامل أفضل لأنشطته في مجال التعاون التقني على المستوى القطري.

١٧٥- كما يتعين على الأونكتاد أن يحسن بدرجة كبيرة تواصله في مجال التعاون التقني. ويجب عليه أن يحرص على لفت انتباه المتلقين المحتملين، على نحوٍ أكثر فعالية بكثير، إلى قدرته في مجال التعاون التقني، وعلى لفت انتباه المانحين المحتملين، بطريقة أكثر اتساقاً بكثيرٍ، إلى احتياجاته للتمويل. ويجب على الأونكتاد أن يقوم بصورة مستمرة برصد وتقييم فعالية أنشطة التعاون التقني من أجل تحسين نشر قيمتها المضافة وجدواها. وينبغي للبلدان النامية، من جهتها، أن تُعرّف الأمانة باحتياجاتها. ويُحثُّ المانحون على إجراء زيادة كبيرة في تبرعاتهم لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد وذلك في سياق التزامهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة.

باء - تعزيز دور الأونكتاد في معالجة القضايا الناشئة

١٧٦- إن عمل الأونكتاد وتأثيره سيعَزّزان إذا ما كُلّف بتحقيق أهداف طموحة. وبصرف النظر عن مدى كفاءة أساليب عمل الأونكتاد، فإنه إذا لم تكن المهام المطلوب منه تأديتها ذات شأن فلن يكون تأثيره ذا شأن أيضاً. وهذه المهام قد تتصل بمجالات عمل الأونكتاد التقليدية التي لا تزال تحتفظ بأهميتها فيما يتعلق بالتنمية، أو قد تتصل بقضايا جديدة وناشئة يمكن الاستفادة في معالجتها من الخبرة التي يتمتع بها الأونكتاد. ويرد أدناه بعض الأمثلة على هذه القضايا.

١- الاحتياجات الإنمائية الخاصة لمجموعات من البلدان

١٧٧- لقد ظهر نقص التقدم من قبل أقل البلدان نمواً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كشاغل جدّي في منتصف الأجل الزمني المحدد لتنفيذ تلك الأهداف. وسوف يُسهم الأونكتاد في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تشخيص أسباب هذا النقص في التقدم، وسوف يقدم توصيات عملية في مجال السياسة العامة من أجل العودة بأقل البلدان نمواً إلى المسار الصحيح. كما أن البلدان الفقيرة من بين البلدان المتوسطة الدخل وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه أيضاً مشاكل الفقر والبطالة والتفاوتات في الدخل ومن ثم فإنها تحتاج بصورة ملحة لمزيد من الدعم الدولي الهادف، بما في ذلك من خلال الجهود الدولية المبذولة من أجل الحد من الفقر. ويمكن لمجلس التجارة والتنمية أن يعالج هذه القضايا على أساس التحليلات التي تجريها أمانة الأونكتاد بغية تقديم توصيات في هذا الشأن.

٢- التعاون الجديد بين الجنوب والجنوب

١٧٨- لقد تولى الأونكتاد دائماً دور الريادة في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب. وفي المرحلة الراهنة من مراحل العولمة، تزايدت إلى حد كبير أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب وما ينطوي عليه من إمكانات إنمائية. وسوف يعمل الأونكتاد على تعزيز الدعم الذي يقدمه لأغراض هذا التعاون من خلال تعزيز أنشطته البحثية والتحليلية في مجال التجارة والاستثمار بين الجنوب والجنوب، مع التركيز على الفرص الجديدة والتحديات الناشئة؛ ودعم التكامل التجاري الإقليمي والأقاليمي بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك الربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية بين الجنوب والجنوب وربطها بالاتفاقات بين الشمال والجنوب؛ وتقديم حلول عملية مواتية للتنمية من أجل توسيع التجارة بين الجنوب والجنوب في قطاع السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ وتحسين قاعدة بياناته وأدواته التحليلية بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب، مثل نظام المعلومات المتعلقة بالتجارة بين الجنوب والجنوب؛ وزيادة تركيز برامجه في مجال التعاون التقني على قضايا العلاقات بين الجنوب والجنوب؛ ودعم الاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

٣- اقتصاد سلع أساسية متغيِّر

١٧٩- شهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٢ "طفرة سلع أساسية"، حيث أظهرت أسعار السلع الأساسية اتجاهاً قوياً نحو الارتفاع. وقد تكون البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية قادرة على اغتنام هذه الفرصة السانحة لكي تنمو بوتيرة تفضي إلى الحد من الفقر. وسوف يتوقف نجاحها في ذلك على البيئة الدولية - بما في ذلك توافر التمويل لأغراض الاستثمار في الهياكل الأساسية وبناء القدرات التوريدية - كما سيتوقف على قدرتها على إجراء التطوير المؤسسي الضروري. وسوف يقدم الأونكتاد دعماً تحليلياً ومساعدة في بناء القدرات، ولا سيما من خلال تعزيز عمله بشأن تحسين وصول المنتجين الصغار والفقراء إلى الأسواق؛ وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن تنمية أسواق السلع الأساسية؛ وتعزيز جوانب التنمية المستدامة التي ينطوي عليها إنتاج وتجارة السلع الأساسية؛ وتحسين إدارة ثروة الموارد المعدنية. وسوف يسترشد الأونكتاد في عمله الجاري بشأن تحسين القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية والتنويع الرأسي والأفقي بضرورة الاستجابة للتغيرات الحاصلة. وفي هذا السياق، ستكون لمبادرة المعونة من أجل التجارة أهمية خاصة. كما سيولي الأونكتاد أولوية للقضايا التي تتطلب العمل على المستوى المتعدد الأطراف، بما في ذلك إنشاء آليات جديدة للتخفيف من حدة الأثر القصير الأجل لتقلبات أسواق السلع الأساسية وتمويل برامج شبكات الأمان. كما سيحشد الأونكتاد جهود التعاون الدولي لدعم تطوير قطاع السلع الأساسية.

٤- آثار تغيُّر المناخ على التجارة والتنمية

١٨٠- إن تأثير تغيُّر المناخ الذي ستكون له نتائج ضارة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، والتكاليف الاقتصادية الكبيرة التي تترتب على العزوف عن العمل في هذا المجال، قد حظيا مؤخراً باهتمام متزايد من قِبَل المجتمع الدولي. وتترتب على التدابير المتَّخذة للتصدي لتغيُّر المناخ في مجالات النقل واستخدام الطاقة وتوليد الطاقة الكهربائية والزراعة والحراجة آثار هامة على التجارة والتنمية. وثمة استعداد متزايد لاعتماد سياسات أكثر صرامة في مجال تغيُّر المناخ على المستويين الوطني والدولي. والأونكتاد قادر بصفة خاصة على معالجة القضايا التالية في هذا الصدد: أثر سياسات تغيُّر المناخ على القدرة التنافسية التجارية، ولا سيما فيما يتعلق بمحتوى السلع المتداوَلة من

الطاقة القائمة على استخدام الوقود الأحفوري؛ والفرص التجارية والاستثمارية الناشئة عن اعتماد تدابير للتصدي لتغـيّر المـناخ؛ وتشجيع الاستثمار والمكاسب الإنمائية التي تحققها في البلدان النامية في إطار آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو؛ ومدى التوافق بين سياسات المناخ والقواعد التجارية.

٥- الهجرة

١٨١- مـن المتوقع أن تستمر هجرة اليد العاملة لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية - ثقافية، ولكن الفرص المتاحة للاندماج في أسواق العمل تظل محدودة بسبب الضغوط السياسية والأمنية فضلاً عمّا لهذا الاندماج مـن آثار سلبية متصوَّرة على مستويات الأجور والعمالة. فالهجرة تنطوي على منافع كما تنطوي على تكاليف بالنسبة لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على السواء: ويتمثل التحدي المطروح في ضمان التوصل إلى نتائج مرضية للجمـيع. ويمكن للأونكتاد أن يشجِّع عملية العولمة غير الإقصائية فيما يتعلق بالهجرة وذلك عن طريق مساعدة الـبلدان على تضمين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والدولية سياسات بشأن الاندماج في أسواق العمل؛ ويمكن للأونكـتاد أن يوضح القضايا ذات الصلة بالتجارة والهجرة والعولمة؛ كما يمكنه أن يساعد في التوصل إلى فهم أفضل وإلى توافق في الآراء فيما بين واضعي السياسات بشأن ميزان المنافع الناشئة عن الاندماج في أسواق العمل.

٦- أمن الطاقة

١٨٢- لا يـزال هـناك ١,٦ مليار نسمة في العالم يعيشون محرومين من الكهرباء؛ ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي خفض هذا العدد إلى أقل من مليار نسمة بحلول عام ٢٠١٥. بيد أنه لن يتسنى تحقيق ذلك بـدون استثمارات جديدة وضخمة في مجال الهياكل الأساسية للطاقة وموارد الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة البديلة واستخدام الطاقة بكفاءة. وينبغي للبلدان أن تعتمد المزيج الأمثل لمصادر الطاقة وأن توسِّع نطاق استخدام مصادر الطاقة الجديدة مثل مصادر الوقود الأحيائي الأقل تسبباً في تغيُّر المناخ والتي لها أثر إيجابي على مستويات الدخـل الريفي وعملية التنويع الزراعي. وتواجه البلدان النامية المصدرة للنفط تحدياً يتمثل في استثمار فوائضها بطـريقة توفِّـر الدخل للأجيال القادمة دون إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الأخرى. ويمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان المصدرة للنفط في وضع استراتيجيات بشأن تطوير قطاع الطاقة بوصفه محركاً للنمو والتنمية؛ وأن يسـاعد البلدان المستورِدة للطاقة في تحقيق أمن الطاقة من خلال إقامة الشراكات بين المنتجين والمستهلكين؛ وأن يحسِّن إجراءات المشتريات والتمويل وإدارة المخاطر، وأن يشجع التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

٧- الأبعاد التجارية والإنمائية لعملية الانتعاش بعد انتهاء النـزاعات

١٨٣- إن إعادة تشغيل وتحويل الآلية الاقتصادية تمثِّل شاغلاً مُلحّاً بالنسبة للبلدان الخارجة من النـزاعات والتي تحاول أن تضع مجتمعاتها على طريق الانتعاش والنمو. وفي ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة. ينبغي لهذه الجهود أن تراعي بالكامل قضايا التجارة والاستثمار وما يرتبط بها من قضايا. ويمكن لخبرة الأونكتاد وتجربته أن تُسـهما إسهاماً كبيراً في الجهود التي تبذلها البلدان في إطار عملية الانتعاش من أجل صياغة استراتيجيات إنمائية فعالة تساعد هذه البلدان لا في استنباط طرق للاندماج في الاقتصاد العالمي والإقليمي بشروط مواتية فحسب وإنما أيضـاً في التصـدي للـتحديات الاقتصـادية الخارجية. ويمكن للدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال البحوث

والسياسات العامة أن يُكمَّل بتعاون تقني لأغراض بناء القدرات المؤسسية والقانونية والتنظيمية والقدرات البشرية، عـــلى أن يقـــدَّم هذا الدعم بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل توفير الجانب الاقتصادي الضروري، ولكن الممثَّل تمثيلاً ناقصاً حتى الآن، لعملية الانتعاش بعد انتهاء النـــزاعات والأزمات.

٨- العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٨٤- بالنظر إلى أن الأسواق العالمية قد أخذت تصبح متحررة وتنافسية على نحو متزايد، أصبحت البلدان بحاجة إلى الارتقاء المستمر بمستوى قدراتها التكنولوجية. إذ يتعين على الحكومات أن تقيِّم بصورة منتظمة الشروط التي تنظِّم نقل التكنولوجيا ومتطلبات الارتقاء بمستوى القدرة التكنولوجية. كما ينبغي لها أن تُحدِّد مَواطن الضعف في سياساتها في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك سياسات الابتكار، وأن تكفل أن تتوفر لديها المؤسسات المناسبة لدعم استراتيجياتها في مجال العلم والتكنولوجيا. وتُعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تكنولوجيات فريدة من حيث الطريقة التي تستطيع بها أن تُمكِّن الوافدين الجدد من التحوُّل بسرعة إلى أحدث التكنولوجيات المتاحة دون أن يتعين عليهم التعامل مع تكنولوجيات أصبحت بالية.

١٨٥- وينبغي للأونكتاد أن يُجري بحوثاً موجّهة نحو السياسة العامة تستقصي المعرفة بوصفها منفعة عامة عالمية كمـــا تستقصـــي القضايا المتصلة بنقل التكنولوجيا، بما في ذلك الآليات المناسبة لنشر التكنولوجيات على نطاق عالمي. ويمكن للأونكتاد أن يُعزِّز بحوثه وتحليلاته بشأن دور وتأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ميدان التنمـــية، مـــع التركيز على اقتصاد المعلومات (بما في ذلك قضايا الإدارة الإلكترونية)، وحقوق الملكية الفكرية، وتمويل التكنولوجيات. كما ينبغي لـــه أن يحلِّل الاتجاهات في التكنولوجيات الناشئة، وبخاصة فيما يتعلق بتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية.

١٨٦- وينبغي للأونكتاد، بالتآزر الكامل مع عمله البحثي والتحليلي، أن يوفِّر المساعدة التقنية للبلدان من خلال ما يجريه من عمليات استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما ينبغي لـــه تقديم المساعدة في وضع السياســـات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك قياس أداء هذه التكنولوجيات والأُطر القانونـــية والتنظيمية في هذا الصدد. ومن أجل تعزيز تنمية المعارف والمهارات اللازمة لأغراض التجارة والعلم والتكنولوجـــيا، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تشجيع إقامة الصلات بين الباحثين والمسؤولين عن وضع السياسات العامة واستخدام عملية وضع السياسات المستندة إلى البحوث لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

٩- الحواجز الناشئة أمام تجارة البلدان النامية واستثماراتها

١٨٧- مـــن الأمـــور المثيرة للقلق أن الفرص المتاحة للبلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة تخضع لمجموعة متنوعة ومتزايدة من الحواجز غير التعريفية. ويشكل إنشاء الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بالحواجز غير التعريفية خطوة جاءت في حينها في اتجاه معالجة هذه المسألة على نطاق المنظومة. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات معنية بهذا الموضوع لتساعد الفريق هو شهادة على تحمُّس الأونكتاد للعمل مـــع وكالات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة القضايا المشتركة، وعلى قدرته على أداء هذا العمل. وسوف تجري مواصـــلة وتعزيـــز العمل المتعلق بهذه المسألة. وثمة نوع آخر من أنواع الحواجز الناشئة يتصل بالجهود التي تبذلها

البلدان النامية للاستثمار في البلدان المتقدمة، وهي جهود تعترضها في بعض الأحيان عقبات تتمثل في ذرائع الأمن القومي والنزعة الوطنية الاقتصادية والشروط الاجتماعية وغير ذلك من أشكال التقييد. وينبغي التصدي بصورة منهجية لهذه الحواجز وغيرها من الحواجز الناشئة بغية تحديد شروط تعامل منصفة.

١٠- المعونة من أجل التجارة والتنمية

١٨٨- تشكل مبادرة المعونة من أجل التجارة مكمِّلاً ضرورياً لتحرير التجارة الدولية، سواء على أساس متعدد الأطراف أو ثنائي أو أحادي، من أجل تحقيق المكاسب الإنمائية المحتمَلة والتقليل من تكاليف التكيُّف والتنفيذ. وينبغي توجيه أموال المعونة من أجل التجارة من خلال قنوات متعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها على التنافس على نحو فعال في الأسواق الدولية. وكما هو مبيَّن في الفصل الرابع، فإن التقدم المحرَز على صعيد مبادرة المعونة من أجل التجارة يجب ألا يُربَط بالتقدم المحرَز في جولة المفاوضات. وقد تم تسليط الضوء على هذه المؤشرات الهامة للمعونة من أجل التجارة وذلك في تقرير فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالمعونة من أجل التجارة، وينبغي تناوُل هذه المؤشرات في سياق تحويل الالتزامات المعقودة إلى إجراءات عملية. ويجب على المستفيدين المرتَقبين من مبادرة المعونة من أجل التجارة أن يكفلوا، من جانبهم، تحسين عملية إدماج التجارة في صلب سياسات وخطط التنمية الوطنية. ويُعتبر إيلاء الأولوية للتجارة ضمن عملية التنمية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتطور التزام الحكومات المعنية بالتجارة وبتنفيذ برامج للنهوض بها.

١٨٩- وعلى مدى فترة سنوات عديدة، اكتسب الأونكتاد قدراً كبيراً من الخبرة في مجال المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة والتنمية، وبالتالي يمكن لبرامجه أن تسهم إسهاماً هاماً في هذا الصدد. فقد اكتسب الأونكتاد، على سبيل المثال، خبرة في تدريب المسؤولين من البلدان النامية في مجال قضايا السياسة التجارية ومساعدتهم على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية؛ وتشجيع تنويع الاقتصادات المعتمِدة على السلع الأساسية؛ وتقييم أثر التجارة في الخدمات، والحواجز غير التعريفية، والعلاقة بين التجارة والتدابير البيئية؛ وتعزيز قدرات البلدان النامية على الوفاء بالمعايير البيئية والصحية للمنتجات، والاستفادة من المخططات التفضيلية والتكامل الإقليمي، بما في ذلك فيما بين البلدان النامية؛ وصياغة قوانين وسياسات المنافسة.

١٩٠- ويمكن للأونكتاد أن يزيد من مساعدته المقدمة إلى البلدان النامية لبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي وذلك من خلال تنفيذ تدابير كعمليات استعراض سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار؛ واستراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، وتنمية المشاريع؛ والإمداديات (اللوجستيات) التجارية؛ والنُظم الجمركية وتيسير التجارة؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويمكن لهذه الإجراءات، إلى جانب غيرها من التدابير التي توجد حاجة ماسة لها، مثل بناء وتحسين الهياكل الأساسية والمساعدة على التكيُّف، أن تعزِّز بدرجة كبيرة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص القائمة والجديدة للوصول إلى الأسواق، مما يؤدي إلى مضاعفة المكاسب المحقَّقة من خلال التجارة.

جيم – تعزيز دور الأونكتاد في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة

١٩١- يجري بذل جهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة، وهي عملية لا تزال جارية ولا يمكن التيقن من نتائجها. إلا أنه من الممكن القول إن التنمية ستظل تشكِّل شاغلاً أساسياً للأمم المتحدة وإنه سيكون للأونكتاد دور مميَّز في المضي قُدُماً في أداء المهمة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٩٢- وقد حُدِّدت الولاية الأساسية للأونكتاد في قرار الجمعية ١٩٩٥(د-١٩) المعتَمد في عام ١٩٦٤ والذي أُنشئ الأونكتاد بموجبه بوصفه جهازاً من أجهزة الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، ما برح الأونكتاد يضطلع بدور صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١٩٣- وفي السنوات القادمة، سوف تظل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه تحديات كبرى في مجال التجارة والتنمية، بما فيها التحديات التي تطرحها القضايا الناشئة والجديدة. وسوف تظل هذه البلدان بحاجة إلى المشورة في مجال السياسة العامة، كما أنها ستظل بحاجة إلى المساعدة في بناء القدرات. ويجب على الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، وكذلك بوصفه جهازاً من أجهزة الجمعية العامة، أن يؤدي دوراً رائداً في التصدي لهذه التحديات. وفي الوقت نفسه، سوف تكون الجمعية العامة بحاجة للتأكد من أن الأونكتاد بمنأى عن "تمدُّد الولايات" الذي ينطوي على هدر للموارد.

١٩٤- والغرض من الإجراءات المبينة في هذا التقرير هو المساعدة في تمكين الأونكتاد من أداء دوره في تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة والتنمية وفي مساعدة البلدان على التصدي لتحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وسوف تؤدي هذه الإجراءات إلى ترسيخ وضع الأونكتاد كمركز رائد للبحث والتحليل، وتزويد الجهات صاحبة المصلحة في عمل الأونكتاد بتوصيات ابتكارية وعملية في مجال السياسة العامة بالاستناد إلى تعاون واسع مع سائر المنظمات ومراكز التفكير وإسداء المشورة. كما أنها سوف تمكِّن الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد من تحقيق نتائج عملية المنحى في جميع المجالات المشمولة بولاية الأونكتاد من أجل إرشاد الحكومات في ما تبذله من جهود إنمائية وفي تشجيع التطور البنيوي المنتظِم الموجّه نحو التنمية. كما أنها ستمكِّن هذه الآلية من تقديم الدعم المباشر إلى الجمعية العامة في مداولاتها المتعلقة بالتجارة والتنمية. وسوف تُدخل هذه الإجراءات الأونكتاد في صلب مجموعة من المنظمات العالمية والإقليمية التي توفِّر مجموعة متكاملة من أنشطة المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات بشأن معالجة قضايا التجارة والتنمية والمجالات المترابطة، وهي أنشطة يمكن تنفيذها من خلال عملية توحيد كيانات أمم متحدة وفقاً لاحتياجات كل بلد من البلدان.